

Distr.
GENERAL

A/50/490
6 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ٢٤ من جدول الأعمال

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

نحو النهوض بالوساطة المالية في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز تنفيذي

يستعرض هذا التقرير، الحالة الراهنة للنظم والممارسات المالية بما فيها النظم والممارسات الرسمية وشبه الرسمية في أفريقيا. ويصنف البلدان إلى ثلاث فئات تجتاز مراحل عريضة من الوساطة هي: المرحلة الأولية والمتوسطة والمتقدمة، ويقترح طريقة عمل للمستقبل تشمل تدابير الدعم التي يستطيع المجتمع الدولي تقديمها لتمكين البلدان الأفريقية من التحرك نحو مراحل وساطة أكثر تقدماً. ويحدد التقرير الشروط الضرورية اللازمة للوصول إلى كل مرحلة من المراحل الثلاث، ويقترح، ضمن إطار برامج الإصلاحات الأفريقية القائمة والموجهة نحو السوق، كيف يمكن تلبية تلك الشروط المسبقة.

ولقد أخذ عدد من البلدان الأفريقية بإصلاح القطاع المالي في سياق برامج توطيد الاستقرار والتكيف الهيكلي عموماً. وقد أسفر ذلك عن توطيد الاستقرار في النظم المالية في عدة بلدان أفريقية فسجل بعضها تقدماً ملحوظاً باتجاه تعزيز الوساطة المالية للنظم المالية وكفاءتها، وطراً تحسن جوهري على أداء المنطقة في القطاعين المالي والمادي بدليل ارتفاع معدلات إجمالي الناتج المحلي وزيادة المدخرات والاستثمارات، وانخفاض مستويات التضخم. ولكن على الرغم من هذا التقدم، تعتبر النظم المالية من أضعف القطاعات في تلك البلدان، وما زالت في المرحلة الابتدائية أو المتوسطة من الوساطة. وهكذا فإن نحو ٢٠ بلداً من مجموع ٤١ ما زالت في المرحلة الأولية، و ١٩ منها في المرحلة المتوسطة، وربما يمكن اعتبار بلدين اثنين في المرحلة المتقدمة.

وما زالت عدة قيود تواجه النظم المالية الأفريقية. أولاً: ركزت الإصلاحات المالية في أفريقيا حتى الآن تركيزاً شابه كامل على القطاع المالي الرسمي فقط وأهملت القطاع غير الرسمي الذي لديه إمكانيات ادخار ضخمة تنتظر التعبئة إلى جانب قدرته على تمويل المشاريع الصغيرة بطريقة تجمع بين الفعالية والكفاءة. ثانياً: إن للمصارف المركزية في أفريقيا استقلالية تشغيلية محدودة فضلاً عن ضعف قدرتها على صياغة وتنفيذ السياسة النقدية. ثالثاً: لم تكتمل بعد عمليات إعادة هيكلة المصارف وغير المصارف وإعادة تأهيلها، كما أن السلبات الإدارية ما زالت تنتظر الحلول. وأخيراً: إن إعادة تشكيل القطاع المادي، كتخصيص وتحسين الأداءات المالية للمشاريع العامة وحتى بعض المشاريع الخاصة، لم تحظ بعد بعلاج بالمستوى اللازم لمنع القطاعات المالية في البلدان الأفريقية من الانتكاس في حمأة الأزمات المالية المتكررة.

ويحتاج تحقيق تقدم مستدام في تحسين الوساطة المالية واستمرار فعاليتها إلى تلبية بعض الشروط المسبقة وأبرزها استعادة درجة معقولة من الاستقرار في الاقتصاد الكلي والمحافظة عليه. ومن الشروط الأخرى تنمية رأس المال البشري ونظم الإدارة الأساسية التي يستلزمها الأداء الفعال للمؤسسات المالية، وبناء الخبرة في مجال الاحتفاظ بحافظة مناسبة من الأصول المالية، فضلاً عن إنشاء قنوات للمعلومات. إلا أن الامتثال لهذه الشروط المسبقة عملية تستهلك وقتاً ولن تثمر إلا تدريجياً. ولكن لا ينبغي تأخير ما يلزم من تدابير لتحسين الوساطة المالية، بل يجب أن تكون متزامنة مع الجهود المبذولة من أجل وضع تلك الشروط المسبقة.

ويجب أن تتضمن الجهود المبذولة لتحسين الوساطة المالية في أفريقيا كلا من النظم غير الرسمية والرسمية فضلاً عن الصلات الرابطة ما بينها. ويكمن المنطلق الرئيسي لتوصيات السياسات المتعلقة بالقطاع غير الرسمي في توظيف الادخارات والقدرات الائتمانية للنظام إلى أقصى حد ممكن وبطريقة فعالة من حيث التكلفة، وفي تعزيز قدرتها على تعبئة الادخارات البسيطة من شرائح سكانية تعتبر هامشية نسبياً، وتشجيع الاقتراض اللامركزي في المناطق التي لم تشملها إلى حد كبير النظم المالية الرسمية. ثم يقترح التقرير استراتيجية من ثلاثة أبعاد لتطوير القطاع المالي الرسمي وهي: إنشاء وتعزيز المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية المختلفة، وابتكار أوراق مالية متنوعة وتشجيع تنميتها، وإدخال وتنفيذ أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية. ولعل العنصر الأول أهمها جميعاً. فلا يمكن تحسين الثقة في النظام المالي إلا من خلال إطار من الضوابط الحكيمة والإشراف المصرفي يتسم بالشمول وحسن التصميم والفعالية. فالمعايير الحكيمة ترشد المؤسسات المالية في إدارتها للحواظ المالية بطريقة حصيفة، في حين يكفل الإشراف المصرفي اتخاذ تدابير فورية والمتابعة المنتظمة من قبل المؤسسات المالية إذا اكتشف المشرفون نقاط ضعف أو ثغرات. ومن شأن هذا كله، إضافة إلى سياسة تفويض متكافئة تشمل جزاءات تتيح إنفاذ العقوبات، يقطع شوطاً بعيداً في اتجاه تعزيز أمن وسلامة النظام المالي.

وتراعي الاستراتيجية المقترحة الإصلاحات المالية التي اضطلعت بها أصلاً الحكومات الأفريقية، إلا أنها تقترح، علاوة على ذلك، أن تكون تلك التدابير أكثر شمولاً، وأن تعالج في وقت واحد المسائل المطروحة في المجالات الثلاثة للمؤسسات والأرصدة والأدوات المعدة لخدمة متطلبات كل مرحلة من مراحل الوساطة، مع تأمين الشروط المسبقة اللازمة لاستدامتها، وذلك حسب مراحل الوساطة التي تم الوصول إليها. ويحتوي الفرع سادساً من هذا التقرير توصيات مفصلة نابعة من هذه الاستراتيجية.

* * * * *

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	أولا - مقدمة ١-٥
٥	ثانيا - مفهوم الوساطة المالية ٢٠-٦
٥	ألف - مقدمة ٦-٨
٥	باء - التعريف ١٢-٩
٦	جيم - مراحل الوساطة المالية: الشروط والمؤسسات والأدوات ١٣-٢٠
٩	ثالثا - الحالة في أفريقيا: استعراض عام ٢١-٣٦
٩	ألف - التطور الأخير وإصلاحات القطاع المالي ٢١-٢٧
١٢	باء - التصنيف حسب مراحل الوساطة وخصائصها المشتركة ٢٨-٣٤
١٤	جيم - المهام غير المنجزة ٣٥-٣٦
١٥	رابعا - النظام المالي غير الرسمي ٣٧-٧٩
١٥	ألف - النظام وأهميته ٣٧-٦٦
٢٣	باء - مقترح بشأن السياسة العامة ٦٧-٧٩
٢٧	خامسا - استراتيجية تحسين الوساطة المالية في أفريقيا ١١١-٨٠
٢٧	ألف - اعتبارات عامة ٨٠-٨٧
٢٩	باء - استراتيجية يمكن الأخذ بها ١١١-٨٨
٣٦	سادسا - موجز التوصيات ١١٢-١٢٠

المرفق

٤١	الجدول ١ - مصفوفة المؤسسات والصكوك في مراحل الوساطة المختلفة
٤٣	الجدول ٢ - أفريقيا: تدابير التعميق المالي

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يجري دراسة، بالتشاور مع المؤسسات المالية ذات الصلة، عن نظم الوساطة المالية وممارساتها في البلدان الأفريقية، مشفوعة بتوصيات بالتدابير الملائمة، لتقديمها إلى الجمعية في دورتها الخمسين. وقد اتخذ القرار أعلاه في ضوء البيان الوارد في الإعلان الذي أصدره مؤتمر طوكيو الدولي المعني بتنمية أفريقيا المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وقد تطرق إلى "الحاجة إلى إدخال مزيد من التحسينات على النظم والممارسات المالية من أجل تنشيط استثمار المدخرات المحلية ومنع هرب رؤوس الأموال وعكس مساره". كما لاحظ أيضا أن شركاء أفريقيا في التنمية تعهدوا "بمواصلة تقديم المساعدة من أجل تحسين بيئة التمكين التي تحتاج ... إلى تطوير الوساطة المالية".

٢ - وكان الغرض من إجراء الدراسة استخلاص توصيات بالسياسات من الاستعراض المعمق للنظم المالية القائمة في البلدان الأفريقية بما فيها النظم والممارسات التقليدية الحالية لتكوين رأس المال على المستوى المحلي بهدف تحسين النظم المالية في البلدان الأفريقية من خلال اتخاذ تدابير عملية وواقعية تركز تحديدا على تطوير القطاع الخاص. ولا بد لهذه التوصيات أن تشمل تدابير تتصل بالسياسات والتدابير المالية والتقنية بغية تشجيع الوساطة، فضلا عن تدابير الدعم المطلوبة التي يستطيع المجتمع الدولي أن يقدمها.

٣ - وعهد إلى مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا بإجراء هذه الدراسة. وتم التعاقد مع فريق دراسة مكون من مستشارين دوليين وأفارقة مقيمين لأداء المهمة وهي: استعراض النظم المالية بهدف تحديد العوامل الاقتصادية والقانونية والمؤسسية والتنظيمية التي تؤثر على تطوير النظام المالي. وفي هذا السياق، استعرضت الدراسة الجهود التي بذلتها مؤخرا البلدان الأفريقية لتحقيق إصلاحات مالية. ويعرف النظام المالي تعريفا واسعا بأنه ذلك الذي يتكون من مؤسسات غير رسمية ومؤسسات شبه رسمية ومؤسسات رسمية مختلفة، بما فيها المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الإنمائي ومؤسسات الادخار مثل مكاتب البريد، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد، ودور الحسم.

٤ - وقد أعد التقرير على أساس النتائج التي خلص إليها فريق الدراسة، وهو يتضمن التعليقات التي أدلت بها مؤسسات مالية ودولية كبرى تشمل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية.

٥ - واقترح أن تنظر الجمعية العامة في مجموعة من التوصيات تشمل تدابير متصلة بالسياسات والتشغيل بغية تطوير الوساطة المالية لتنشيط تنمية القطاع الخاص تحديداً من خلال تعبئة المدخرات وتوجيه مسارها.

ثانياً - مفهوم الوساطة المالية

ألف - مقدمة

٦ - يتميز القطاع المالي في أفريقيا بانخفاض حجم الوساطة وبضيق المجال أمام المؤسسات والأدوات المالية على السواء. والنظام منقسم بين مجموعتين من الوساطات الرسمية وغير الرسمية، تسيطر كل منها على مقادير كبيرة من الموارد ولكن تقوم فيما بينها بضع روابط فقط. وقد واجه النظام المالي الرسمي في أفريقيا عدداً من القيود الداخلية والخارجية، بما في ذلك نقص القدرات التقنية والإدارية، وتقدم الأطر القانونية والتنظيمية، والسياسات الاقتصادية الكلية غير المناسبة والتدخل الحكومي السافر، وهذا لا يؤدي فقط إلى إعاقة نموه ولكن يتسبب في الواقع في قدر كبير من سوء الوساطة في عدد من البلدان. وهناك إدراك عام بأنه قد نتج عن هذا النظام أوجه نقص في تعبئة وتوزيع المدخرات. وفي نقص التمويل المناسب، لا سيما التمويل الجزئي. كما أنه يقيد أيضاً قدرة السلطات النقدية على إدارة سياسة نقدية تتسم بالكفاءة.

٧ - وفي السنوات الأخيرة، اضطلع عدد من البلدان الأفريقية بإجراء إصلاحات مالية، فقامت بإنشاء مؤسسات، وأدخلت أدوات للنهوض بالوساطة المالية. غير أنه لا يزال يتعين على النظم المالية في أفريقيا أن تقطع طريقاً طويلاً للوفاء بالأهداف التي تخدمها بصفة عامة الوساطة المالية، ولتكييف نفسها مع الظروف غير المألوفة والوفاء باحتياجات أفريقيا.

٨ - ويقسم هذا التقرير، الذي يهدف إلى استعراض حالة النظم والممارسات المالية في أفريقيا، إلى تصنيف البلدان في ثلاث مراحل عريضة للوساطة - الأولوية والمتوسطة والمتقدمة - ويقترح سلسلة من الإجراءات المستقبلية بما في ذلك تدابير الدعم التي يمكن أن يضطلع بها المجتمع الدولي، وتمكين البلدان الأفريقية من التحرك نحو مراحل أعلى من الوساطة. وهو يحدد الشروط المسبقة اللازمة لبلوغ كل مرحلة من مراحل الوساطة الثلاث ويقترح أسلوب الوفاء بتلك الشروط المسبقة. وكنقطة انطلاق، يقبل التقرير المحور الرئيسي الراهن لمعظم البرامج الإصلاحية الأفريقية ذات الاتجاه السوقي ويهدف إلى وضع إطار حافز داخل بيئة من الاستقرار الاقتصادي الكلي.

باء - التعريف

٩ - الوساطة المالية هي النشاط الذي ينطوي على جمع الأموال من المدخرين وتقديمها إلى المقترضين. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر أيضاً تشغيل نظم الدفع وإدارة المخاطر والسيولة، والتأمين والخدمات الأخرى من هذا القبيل مسائل جوهرية لأنشطة الوساطة المالية. ويتألف النظام المالي من مجموعات متعددة من

المؤسسات والأدوات التي تيسر إعادة توزيع الموارد داخل أحد الاقتصادات وفيما بين البلدان. وتخدم الوساطة المالية ثلاثة أهداف: تعبئة المدخرات وتوزيعها بطريقة تتسم بالكفاءة؛ وتيسير كفاءة الإدارة للسياسة النقدية مع استخدام أدوات السياسة ذات الأساس السوقي؛ وتشجيع تنمية القطاع الخاص. وتشمل الأدوات المؤسسية المصرف المركزي، والمصارف التجارية، ومصارف الأعمال، وبيوت الحسم، ومجموعة كبيرة أخرى من المؤسسات المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك سوق رأس المال بالإضافة إلى أنواع عديدة من التمويل غير الرسمي. وتشمل أدوات السياسة العامة، سياسة أسعار الفائدة، وسياسة إعادة الحسم، وعمليات السوق المفتوحة، ومتطلبات الاحتياطي والسيولة، ومرافق إعادة التمويل. ويجري توفير صلة الربط بين المؤسسات وأدوات السياسة العامة بمجموعة متنوعة من الأدوات المالية مثل الودائع، وأذون الخزانة، وأوراق المصرف المركزي، والأوراق المتنوعة الأخرى القابلة للتداول ذات الآجال المتنوعة للاستحقاق.

١٠ - وتعتبر الوساطة المالية عملية وليست حدثاً محصوراً بإطار زمني قصير الأجل؛ وينبغي النظر إليها عبر الزمن بوصفها شروطاً مسبقة لتعميق تطورها، فالمؤسسات تنشأ، وأدوات السياسة العامة والأدوات المالية توضع ويبدأ تنفيذها. وخلال هذه العملية، فإن العلاقة بين المدخرين والمستثمرين تتغير من كونها شخصية أو فردية أو ثنائية إلى علاقة غير شخصية ومستمرة وعامة. فمن ناحية، يتسع خيار المدخرين فيما بين الأصول المالية التي يحتفظون فيها بمدخراتهم؛ ومن ناحية أخرى، فإن المستثمرين يقدمون المزيد من التطوير في نوع الالتزامات المالية التي يبتدعونها لاقتراض الموارد ورفع إنتاجية استثماراتهم.

١١ - ومن الناحية التاريخية، فإن تطور الوساطة المالية قد تقدم على قدم المساواة مع التنمية الاقتصادية للبلدان للوفاء بالمتطلبات المالية للاقتصاد. وفي إطار هذه العملية، تنمو آلية الوساطة بصورة أكثر تنوعاً وتعقيداً، وتتراوح بين النظام المالي غير الرسمي الذي يشتمل على جميع الأنشطة المالية القانونية خارج إطار التمويل المؤسسي والتمويل المنظم بصفة رسمية، إلى نظام حديث أكثر تعقيداً، يخضع لإشراف سلطة نقدية مركزية، تعمل على تسهيل تحويل كميات كبيرة من الأموال داخل البلدان وفيما بينها.

١٢ - ومن المفيد لذلك النظر إلى عملية الوساطة المالية طوال المراحل القابلة للتحديد، على أن تعزى لكل مرحلة الشروط المسبقة التي يتعين وجودها من أجل قيامها واستدامتها، كما توضح أدوات السياسة العامة المهيأة بصورة أفضل لهذه المرحلة الخاصة، والحد الأدنى من الهياكل الأساسية للمؤسسات والأدوات المالية اللازمة لاستمرار هذه المرحلة.

جيم - مراحل الوساطة المالية: الشروط والمؤسسات والأدوات

١٣ - جرى، لأغراض هذا التقرير، طرح ثلاث مراحل للوساطة المالية: أولية ومتوسطة ومتقدمة. وبالطبع، فإن الوساطة المالية هي عملية تطور مستمر ولا تندرج البلدان على الدوام في واحدة أو أخرى من هذه الفئات الثلاث. ولكن للأغراض العملية لهذا التقرير كذلك، من المفيد تصنيف البلدان إلى مجموعات منفصلة، قائمة على أساس استعراض الأحوال الاقتصادية/المالية السائدة، والمؤسسات العاملة، والأدوات المستخدمة.

١٤ - ويعتبر استقرار الاقتصاد الكلي شرطاً مسبقاً عاماً تركز عليه عملية الوساطة المالية بأكملها. وقد برهنت على هذا الخبرات المتباينة لجنوب شرق آسيا حيث ترعرعت الوساطة المالية في بيئة استقرار نسبي للاقتصاد الكلي، ثم لبلدان أفريقية عديدة حيث تعثرت العملية في الثمانينات من القرن الحالي لأن الحكومات إما فشلت في تنفيذ السياسات المناسبة أو عجزت عن تحقيقها، مما أدى إلى تضخم مرتفع، وأسعار صرف مغالى فيها وعدم استقرار الاقتصاد الكلي.

١٥ - ويسود المرحلة الأولى للوساطة المالية مزيج من قطاع غير رسمي كبير حيث تكون المعاملات بين المقرضين والمقرضين مباشرة وشخصية، وسلطة لإصدار العملة (مصرف مركزي أو مجلس للعملة). وعدد محدود من المؤسسات المتلقية للودائع والمؤسسات الائتمانية مثل المصارف التجارية. وفي هذه المرحلة، فإن العملة هي الأداة النقدية الرئيسية للمعاملات والأصول التي يحتفظ بها المدخرون. وبصفة عامة، يجري الاستثمار في هذه المرحلة من الوساطة في تلك القطاعات التي تتولد فيها المدخرات، في حين أنه في المجالات الأخرى حيث تكون المدخرات غير كافية، فإن الاستثمار يميل إلى الضعف.

١٦ - وتسيطر السلطات النقدية على عرض النقود من خلال مرافقها الائتمانية بسعر فائدة محدد، والتنظيم المباشر للائتمان الآخر عن طريق رسم حدود قصوى للائتمان المقدم من المصارف التجارية؛ ويظل القطاع غير الرسمي مع ذلك خارج السيطرة المباشرة للسلطات. وفي هذه المرحلة، يتميز الاقتصاد عادة بعدد صغير من الفروع المصرفية بالنسبة لعدد السكان، وبنسبة عالية من العملة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويجري الاحتفاظ بمعظم المدخرات في شكل عملة وودائع مصرفية. وتحتاج هذه المرحلة من الوساطة المصرفية إلى الوفاء فقط ببضعة شروط بسيطة: وجود إطار أولي تنظيمي وإشرافي على المتلقين للودائع، وحد أدنى من القدرات المؤسسية والتقنية للاضطلاع بوظائف إصدار العملة وتقديم القروض، وجمع وتفسير المعلومات النقدية المحدودة.

١٧ - وفي المرحلة المتوسطة للوساطة المالية، يقل الطابع الشخصي للاتصالات بين المقرضين والمقرضين، وتحل القنوات غير المباشرة بصورة متزايدة محل الأشكال المباشرة للاقراض والاقتراض. كما تصبح أصول حافظة الأوراق المالية في الاقتصاد متنوعة بحيث تشمل على وودائع مصرفية لأجل، فضلاً عن العملة والودائع تحت الطلب، وبعض الأصول المالية الأخرى مثل شهادات الإيداع والأصول القصيرة الأجل الأخرى للسوق النقدي. وتنعكس هذه المرحلة للوساطة المالية في نسبة أعلى للعملة وإجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة أقل للعملة والودائع تحت الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي، عما كان سائداً خلال المرحلة الأولى للوساطة. والمؤسسات السائدة، فضلاً عن المصرف المركزي (عدد كبير) من المصارف التجارية التي تعمل في هذه المرحلة، هي بيوت الحسم، ومصارف الأعمال، وشركات التأجير التمويلي، ومصارف الشراء بالتقسيط، وحائزي الأصول المالية القصيرة الأجل الأخرى الذين يشكلون معاً السوق النقدية. وتعمل مختلف أنواع المؤسسات المالية بأنواع مختلفة من الأدوات الائتمانية، ويميل سوق الائتمان إلى أن يصبح منظماً وموحداً، ومعرضاً لقوى السوق. ويغدو سعر الفائدة الأداة الرئيسية للسياسة

النقدية وتتبع السلطات النقدية سياسة لأسعار الفائدة ذات وجهة سوقية لجعل حيازة الأصول المالية أكثر جاذبية عن الأصول غير المالية.

١٨ - وتعتمد سياسة أسعار الفائدة في هذه المرحلة بدرجة أقل على التنظيم المباشر لمستوى وهيكّل أسعار الفائدة وبصورة أكبر على أدوات السياسة غير المباشرة مثل مزادات أذون الخزانة وعطاءات أوراق المصرف المركزي. ويصبح هذا التطور ميسرا عن طريق إنشاء وتطوير سوق مصرفي حيث يجري التعامل في أذون الخزانة والأوراق الأخرى القصيرة الأجل. إلا أن استدامة هذه المرحلة المتطورة نسبيا للوساطة المالية تتوقف على وجود عدد من الشروط المسبقة التي تشتمل على إطار قانوني تنظيمي وإشرافي مناسب، والمنافسة فيما بين المصارف (والمؤسسات المالية غير المصرفية)، وسوق مستقر للعمليات الأجنبية، ومصرف مركزي معزز فيما يتعلق بقدرته الإدارية النقدية، وتدفقات المعلومات الداخلية الجيدة التنظيم، والمعايير المحاسبية. ويحدث أيضا تطوير مقابل في الهيكل المؤسسي والممارسات المالية للقطاع غير الرسمي ولكن دوره وأهميته يتناقضان بصفة عامة.

١٩ - وتتميز المرحلة المتقدمة، الثالثة، للوساطة المالية بانتشار وتنوع الأصول المالية التي تشتمل على السندات والأسهم التي يصدرها القطاع الخاص، ومختلف أنواع أدوات أسواق النقد ورأس المال. وخلال هذه المرحلة، تنشأ مؤسسات مالية جديدة لكي تشتمل على صناديق الاستثمار المشترك، وأسواق السندات، وصناديق المعاشات التقاعدية والتأمين والمؤسسات المالية الأخرى المرتبطة بتنمية الأسواق الثانوية في مجال أذون الخزانة، والسندات العامة، وسوق ناضج لرأس المال. وتشترك جميعها في الأسواق المالية، ويجري عندئذ إدارة السياسة النقدية من خلال استخدام أدوات السياسة العامة غير المباشرة، وهو ما يستلزمه هيكّل أسعار الفائدة الذي جرى تحريره، والمعاملات في العملات الأجنبية التي جرى تحريرها. وتشمل الشروط الأساسية لهذا التعميق والتنوع للنظم المالية ما يلي: تقدم مستمر نحو استقرار الاقتصاد الكلي، واقتصاد ذو وجهة سوقية مستجيب للحوافز وقابل للتكيف مع الصدمات الخارجية والداخلية، وإطار تنظيمي وتأميني معزز بصورة ملائمة، ومؤسسات مالية قابلة للبقاء، وتدفقات راسخة للمعلومات المالية المعقدة، والمهارات الإدارية ذات الصلة بالعمليات المالية (انظر الجدول ١ في المرفق).

٢٠ - ولا يسير تحسن الوساطة المالية بطريقة خطية من مرحلة إلى مرحلة تالية. ولذلك فإن إنشاء أي مؤسسة خاصة أو تنفيذ أي أداة محددة للسياسة العامة لا يتزامن بالضرورة مع بلوغ المرحلة المقابلة للوساطة المالية. وتفيد الملاحظة العامة نوعا ما، عبر آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، أن البلدان التي قد تتميز بأنها تجتاز إحدى مراحل الوساطة، أنها تمتلك عادة مؤسسات وتستخدم أدوات ترتبط عادة بمرحلة أخرى. وعلى سبيل المثال، هناك أمثلة من بلدان، مصنفة باعتبارها تنتمي للمرحلة الأولية، أنشأت أسواقا للأسهم والسندات وشركات لرأس المال المساهم. وبالمثل، تقوم بلدان أفريقية عديدة بتنفيذ سياسات لتحرير الفائدة حتى عندما يكون عدد المشاركين في السوق النقدي محدودا وأحوال السوق بعيدة عن أن تكون تنافسية. ومع وجود ضمانات مناسبة، يتعين تشجيع هذه الاتجاهات. وهي تعمل، ضمن إيجابيات أخرى، للمساعدة على تشجيع الهيكل المؤسسي وإيجاد حافز مناسب للمدخرين والمستثمرين، وإعداد البلدان

لتولي مهام إضافية بطريقة أيسر كلما تعمقت الوساطة المالية. وعن طريق إبراز الحاجة إلى السعي بصورة متزامنة لخلق بيئة مؤسسية وسياسية داعمة بالنسبة لتلك المبادرات الجزئية، فإن التصنيف السابق الخاضع لنمط معين يشير إلى أنه بدون تحقيق هذه البيئة فإن هذه الخطوات الجزئية قد تفشل في النهوض بالوساطة بطريقة مستدامة.

ثالثا - الحالة في افريقيا: استعراض عام

ألف - التطور الأخير وإصلاحات القطاع المالي

٢١ - فيما عدا استثناءات قليلة جدا، تظل النظم المالية في افريقيا بسيطة، وضيقة النطاق وسطحية. وعلى الرغم من أن جانبا من هذا الوضع يعود إلى عوامل تاريخية، مثل انخفاض مستوى الدخل الافريقية، ونقص الخبرة والقدرة في المجال التقني على الصعيد المحلي، فإن هناك شعورا عاما بأن العوائق الرئيسية في هذا الصدد هي سياسات الاقتصاد الكلي غير الملائمة، المقترنة بإطار قانوني وتنظيمي تجاوزته الزمن وانعدمت فعاليته. وحتى وقت قريب، كانت كثير من البلدان الافريقية إيمانا منها بسياسات تدخل الحكومة في شؤون الاقتصاد، تستخدم وسائل مباشرة للرقابة النقدية، بما في ذلك عمليات التحكم في أسعار الفائدة والائتمانات الموجهة، التي بدا أن صانعي القرارات في تلك البلدان يحذونها كثيرا، والتي اتضح فيما بعد أيضا أنها أدت إلى درجة غير متوقعة من ضمور العمليات الاقتصادية الوسيطة.

٢٢ - وبالإضافة إلى ذلك، كانت المصارف المركزية، منذ إنشائها تقريبا لتكون أوصياء على الاستقرار النقدي، تتسم إجمالا بالضعف، وتفتقر إلى الاستقلال؛ وبدلا من أن تكون آخر المقرضين، أصبحت هي أول مصادر الإقراض التي تلجأ إليها الحكومات والاقتصادات على السواء. أما المصارف التجارية فلم يعمل منها في افريقيا سوى عدد قليل، وكان نشاطها في الإقراض موجهها في جملته من الحكومة إلى القطاع العام، وإلى ما أطلق عليه اسم "القطاعات ذات الأولوية". ومن السمات العامة للنظام المصرفي في افريقيا تكاثر فروع المصارف التجارية دون مراعاة لعنصر الربحية، ولا سيما فيما يتعلق بالمصارف المملوكة للدولة التي لا تزال تهيمن على الساحة الافريقية. وبغية تشجيع الاستثمار الرأسمالي، أبقى على أسعار الفائدة منخفضة بشكل مفتعل، بل ودفعت أسعار فوائد أقل على المدخرات. ولكن هذا الأمر أدى إلى تشبيط الادخار. وزيادة عن ذلك، فإن وضع المصارف الاحتكاري أقعدها عن التجديد في تصميم وسائل الوساطة، وتقديم الخدمات إلى العملاء، وتدريب المصرفيين المحترفين. ونظرا لاقتران هذه العوامل بسوء أداء "المقرضين ذوي الأولوية" وباستمرار حالات العجز في الميزانيات الحكومية، فقد أدى ذلك إلى ما يلي:

٢٣ - ضعف ميزانيات المصارف المركزية وافتقارها إلى المرونة، وقلة عدد الأصول المولدة للإيرادات، وزيادة حجم حسابات إعادة التقييم والخسائر المتراكمة، مما يؤدي في النهاية إلى أنماط غير موثوقة للمحاسبة وتدفق المعلومات؛

٢٠٠٠ تفاقم ضعف النظام المصرفي واختلاله، وشدة تأثره بالقطاع العام وبمشاكل الأصول الخاملة في حوافظ المصارف، وهو ما تجلّى مداه الأقصى بوضوح في بنن وغينيا، حيث انهار النظام المالي انهيارا كاملا، ومن خلال تجارب أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنگال وكوت ديفوار؛

٢٠٠١ قطيعة واضحة بين النظام المالي الرسمي والعناصر الفاعلة في مجال الاقتصاد المحلي، ولا سيما في المناطق الريفية، والمشاريع التجارية الصغيرة في القطاع غير الرسمي بالمدن.

٢٢ - ومن الخصائص الهامة للنظم المالية الافريقية، تواجد كل من المصارف الإنمائية المملوكة للدولة التي تتخصص في تمويل تنمية قطاعات محددة، جنبا إلى جنب مع المؤسسات المالية الطويلة العمر والمملوكة للقطاع الخاص. وكانت مصادر تمويل المصارف الإنمائية في جميع البلدان تقريبا تتمثل في الأسهم والقروض المقدمة من الحكومات والجهات المانحة الأجنبية؛ ولذلك لم تشغل هذه المصارف بتعبئة الادخار المحلي، ولم تسهم إسهاما يذكر في تطوير الأوراق المالية القابلة للتداول. وزيادة على ذلك، فيما أن أغلبية خصومها المالية كانت تحسب بالعملات الأجنبية، فقد تكبدت خسائر فادحة عندما تعرضت قيمة العملات الوطنية الخاصة بكل منها للتخفيض الحاد. كما لحقها، مثل المصارف التجارية، ضرر إضافي من جراء سوء الإدارة ومن ثم ضعف الأداء بشركات القطاع العام.

٢٤ - وهناك خاصية هامة أخرى هي تواجد نظام مالي غير رسمي هام جنبا إلى جنب مع النظام الرسمي. ولا يزال الطلب على الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية العاملة في القطاع غير الرسمي عاليا، ولا سيما من جانب سكان الأرياف والحضر من ذوي الدخل المنخفض وأصحاب المشاريع الصغيرة. ولهذه المؤسسات إمكانات كبيرة لتعبئة المدخرات، كما أن ما تتبعه من إجراءات وشروط للإقراض يتم عن طريق الثقة المتبادلة واتفاقات الشرف، رغم الارتفاع البالغ لأسعار الفائدة المطبقة. ويستفاد أن الاستهلاك المنزلي يستأثر بحصة كبيرة نسبيا من القروض التي تقدمها هذه المؤسسات.

٢٥ - وشهدت كثير من البلدان الافريقية ركودا في عملية الترسخ المالي، بل وشهد بعضها انعداما واضحا للوساطة المالية. ولم يكن معنى ذلك بطبيعة الحال اختفاء المؤسسات أو الوسائل الموجودة. وعلى سبيل المثال، ظلت سندات الخزنة تشكل جزءا هاما من حافظة المؤسسات المالية، وواصلت المصارف "تنفيذ" السياسة النقدية والرقابة النقدية. أما الذي حدث فهو أنه لم يعد بالإمكان الاضطلاع بهذه العمليات، ولو بدرجة دنيا من الفعالية الاقتصادية، مع استمرار تدهور الثقة العامة في النظام المصرفي المحلي.

٢٦ - وأمام هذا الوضع، أدخل عدد من البلدان الافريقية إصلاحات على القطاعات المالية، وجاء ذلك عموما في سياق برامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي المدعومة بمساعدة مالية وتقنية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتعززت قدرة المصارف المركزية على الإدارة النقدية، وتحسنت تدفقات معلوماتها الداخلية وممارساتها المحاسبية. وتشهد جميع البلدان الافريقية تقريبا تحولا عن استخدام الوسائل

المباشرة للرقابة النقدية إلى استخدام الوسائل غير المباشرة، وإلغاء اللوائح التي تحكم أسعار الفائدة، وتطوير أسواق للأوراق المالية الحكومية؛ وعلى سبيل المثال، اتخذت المصارف المركزية في أوغندا وزامبيا وزمبابوي وغانا وكينيا والمغرب وملاوي خطوات لتحقيق ذلك التحول إلى الطرائق غير المباشرة للرقابة النقدية من خلال مزادات سندات الخزنة. وزيادة على ذلك، فباستثناء بعض البلدان التي تنتمي إلى الاتحادين النقديين لمنطقة الفرنك الأفريقي - الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والمنطقة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا - توقفت بلدان كثيرة عن العمل بنظم أسعار الفائدة الثابتة، واعتمدت أسعار فائدة عائمة من خلال المزادات ومكاتب مبادلة العملات الأجنبية. بل إنه حتى بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والمنطقة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا قامت أيضا في عام ١٩٩٤ بتخفيض قيمة عملاتها بنسبة ٥٠ في المائة بالقياس إلى العملات الأجنبية. وعلى الصعيد المؤسسي، يجري تطوير الأسواق المالية وتنويعها. وتعزيز قيام بيئة تساعد على قدر أكبر من المنافسة، وذلك من خلال تيسير شروط دخول المصارف الجديدة إلى النشاط المصرفي، وإعادة هيكلة المصارف وغيرها من المؤسسات المالية الموجودة وتعزيزها، وتصفية المصارف التي تمر بمشاكل أو تحويلها إلى القطاع الخاص. وجرى العمل بمجموعة أوسع من الوسائل والإجراءات النقدية. ويجري أيضا تعزيز أنظمة الإشراف والأنظمة التأمينية. ووفقا لدراسة أجراها البنك الدولي، فإن أكثر من نصف بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي شملتها الدراسة الاستقصائية في عام ١٩٩٤، وعددها ٢٤ بلدا، قد حقق تقدما في تنفيذ الإصلاحات المالية وفقا لهذا النسق.

٢٧ - ونتيجة لهذه الجهود فقد أمكن تحقيق استقرار النظم المالية في كثير من البلدان الإفريقية، وسجلت بعض البلدان تقدما ملحوظا صوب تعزيز الوساطة المالية وفعالية النظام المالي. وواصلت البلدان في الوقت ذاته إصلاحات سياسات الاقتصاد الكلي، وعالجت حسابات السياسة الخاطئة التي أدت إلى مشاكلها السابقة. وقد تجلت النتائج المواتية التي حققتها هذه السياسات، ليس في القطاع المالي فحسب، وإنما أيضا في قطاع الاقتصاد الحقيقي. وهكذا، ذكرت إدارة إفريقيا في صندوق النقد الدولي، في تقرير عمم في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٥ المعقودة في جنيف، أنه مع زيادة عدد بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تبذل جهودا شاملة وقوية من أجل التكيف، فقد تحسن الأداء الاقتصادي في المنطقة. وقد حققت تلك البلدان معدلات أعلى لنمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات أعلى في مجالي الادخار والاستثمار، وتراجعا في التضخم المالي^(١). ومع ذلك فإن الوضع هش، مما يؤكد الحاجة إلى مواصلة جهود التكيف في هذه البلدان وتوسيع هذه الجهود لتشمل البلدان الإفريقية الأخرى التي لم تنفذ بعد الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة.

(١) إدارة إفريقيا التابعة لصندوق النقد الدولي "تعزيز التنمية الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات التكيف الهيكلي ودور صندوق النقد الدولي". انظر أيضا، المصدر نفسه، "الاحتمالات المتوقعة للاقتصاد العالمي"، أيار/مايو ١٩٩٥، واشنطن العاصمة، حيث يرد استعراض الأداء الاقتصادي لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٤.

باء - التصنيف حسب مراحل الوساطة وخصائصها المشتركة

٢٨ - على الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا في تنفيذ الإصلاحات المالية، فإن النظم المالية من أضعف القطاعات في هذه الاقتصادات، ولا تزال في المرحلة الأولى أو المتوسطة من الوساطة. واستنادا إلى دراسة لمؤشرات عدة، مثل نسبة النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي وحصة المدخرات المحتفظ بها في شكل نقود بمعناها الواسع (انظر المرفق، الجدول ٢) والمؤسسات والوسائل المستخدمة بالفعل، صنفت البلدان الأفريقية إلى الفئات العامة الثلاث للوساطة المالية التي نوقشت فيما تقدم. ومن بين ٤١ بلدا مصنفا على هذا النحو. لا يزال قرابة النصف (٢٠) في المرحلة الأولى، و ١٩ في المرحلة المتوسطة؛ ويمكن القول إن ٢ فقط (موريشيوس وجنوب افريقيا) بلغا المرحلة المتقدمة.

٢٩ - ويمكن تلخيص الخصائص العامة للبلدان الأفريقية في كل من هذه المراحل الثلاث على النحو التالي:

٣٠ - في المرحلة الأولى، تكون نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان أقل من ٠,٢. وتمثل الوسائل شبه النقدية بدرجة كبيرة في المدخرات المحققة للفوائد والودائع لأجل، ولكن دورها في تعبئة الأموال يكون محدودا جدا. كما أن عدد المصارف التجارية محدود ونسبة الفروع المصرفية للفرد الواحد منخفضة للغاية، ولا تبدي المصارف من المرونة في تقليص الحواجز الإدارية إلا قدرا ضئيلا، وتستخدم إجراءات تحد من إقبال كثير من المدخرين الهامشيين على استخدام المرافق المصرفية. وبناء على ذلك، يوجد عدد من الوسطاء غير الرسميين وشبه الرسميين يلبون على وجه الخصوص احتياجات الأسر المعيشية وصغار المدخرين في المناطق الحضرية والريفية. ولهذه البلدان أيضا مؤسسات ادخار تعاقدية تشكل مصدرا جيدا للتمويل المتوسط الأجل والطويل الأجل، ولكنها توجد بالدرجة الأولى في العواصم ولا تكون لها عادة شبكة من الفروع يعتد بها. ووسائل الإقراض محدودة أيضا وتمثل بصفة رئيسية في الائتمانات التي تقدمها المصارف التجارية. ويؤدي تفضيل الأصول السائلة إلى طغيان السلفيات والائتمانات القصيرة الأجل، وقدر صغير من سندات الخزنة في حوافز المصارف التجارية (في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا، على سبيل المثال، يزيد متوسط الائتمانات القصيرة الأجل على ٥٠ في المائة من الائتمانات المقدمة للاقتصاد؛ وتصل النسبة إلى ٩٠ في المائة في النيجر). وتفضيل هذه المصارف للأصول السائلة والائتمانات القصيرة الأجل يجعلها تمنح قروضا ذاتية السداد للأنشطة والخدمات التجارية، تتراوح نسبتها بين ٥٥ و ٦٠ في المائة من قيمة عمليات المصرف الإقراضية. وهكذا تتجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن المشاريع الزراعية والريفية، إلى الاعتماد على المؤسسات غير الرسمية وشبه الرسمية. وعلى نحو ما هو متوقع، فإن كثير من البلدان التي هي في هذه المرحلة الأولى تطبق عموما الرقابة النقدية المباشرة.

٣١ - وفي المرحلة المتوسطة، تتجه البلدان الأفريقية المعنية إلى تشجيع المنافسة، وتعزيز الفعالية، وتوسيع نطاق الوسائل المتاحة. وبينما تستمر المصارف التجارية في الهيمنة على النظم المالية في هذه المرحلة من الوساطة، تزداد المنافسة من أجل تعبئة المدخرات، وزيادة الائتمانات. وقد زاد عدد المصارف في هذه البلدان عموما. وتبلغ نسبة الودائع بالعملات الأجنبية والودائع تحت الطلب إلى النقود بمعناها الواسع قرابة ٦٠ في المائة. وتتراوح نسبة النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي بين ٢٠ في

المائة و ٤٠ في المائة، على الرغم من وجود حالات استثنائية قليلة، مثل غانا، تقع خارج هذا النطاق. وقررت بعض الحكومات في هذه البلدان (مثل نيجيريا) زيادات في القاعدة الرأسمالية للمصارف و/أو وضعت مخططات لضمان الودائع (مثل كينيا ونيجيريا)، بغية توفير الأمان وتقديم حوافز إضافية للمدخرين. وتشمل التدابير الأخرى الإشراف على المصارف بصورة أشد صرامة، وتوفير مرافق إعادة الحسم في المصرف المركزي لتلبية احتياجات المصارف إلى الأموال السائلة. كما زاد رواج المدخرات التعاقدية والسندات وغيرها من الوسائل القابلة للتداول. وحافظ القطاع غير الرسمي على طابعه الابتكاري والديناميكي، مثلما يدل على ذلك ظهور مؤسسات وآليات جديدة في قطاعه شبه الرسمي (انظر الفرع رابعا أدناه) وعلى ذلك فإن هذه المؤسسات تظل تؤدي دورا هاما في تعبئة مدخرات الأسر المعيشية وتوفير الائتمانات الاستهلاكية وتقديم الائتمانات للمشاريع الصغيرة. وزيادة على ذلك، أقيمت روابط بين مؤسسات القطاع الرسمي ومؤسسات القطاعين غير الرسمي وشبه الرسمي، وخاصة في شكل ودائع لأرصدة القطاع الثاني الخاملة لدى القطاع الأول.

٣٢ - وفي الوقت ذاته، أصبح لهذه البلدان الآن مجموعة أكثر تنوعا من وسائل التمويل، تتيح تعبئة ودائع ذات أجل سداد أطول، وتقديم الائتمانات بمبالغ أكبر وبآجال سداد أطول. ونشأت مؤسسات جديدة مثل بيوت الحسم والمصارف التجارية، ومصارف الاستيراد والتصدير (على غرار الحال في نيجيريا) وشركات المساهمة في رؤوس أموال المشاريع، وهي جميعا تيسر تحويل القروض في الإطار الزمني. وإلى جانب المؤسسات المالية الموجودة من قبل، وفرت المؤسسات الجديدة لهذه البلدان سبل إقامة هيكل أساسي مؤسسي لتطوير سوق الأوراق المالية بعنصرها: سوق العملة والسوق الرأسمالية. إلا أن سوق العملة هي التي نشأت أولا، وهي تتعامل بصفة رئيسية في الصكوك الحكومية القصيرة الأجل، مثل سندات الخزنة. وقد يسر تطور سوق العملة استحداث وسائل أخرى، مثل الودائع المشتركة بين المصارف، والموافقات المصرفية، وشهادات الإيداع، والأوراق التجارية التي تصدرها الشركات غير المالية. ومقابل هذا التطور المعقد بالفعل لسوق العملة، أنشأ عدد قليل من البلدان المصنفة في المرحلة المتوسطة أسواقا رأسمالية. والبلدان التي فعلت ذلك (بوتسوانا، وزامبيا، وزمبابوي، وغانا، وكوت ديفوار، وكينيا، ونيجيريا) لم تولد إلا قدرا ضئيلا من الرسمة. وفيما يتعلق بالوسائل، سهل تطور سوق العملة في هذه البلدان تنفيذ الرقابة النقدية غير المباشرة، وبالتالي، انخفضت احتياجات أغلبية هذه البلدان إلى الاحتياطي، وهي تعتمد على استخدام عمليات من نوع السوق الحرة وعلى تعزيز مرونة أسعار الفائدة. وشرعت بعض هذه البلدان (غانا، على سبيل المثال) في العمل بمزادات أوراق المصارف المركزية كتدبير متمم لمزادات سندات الخزنة، وأنشأت مصارفها المركزية نوافذ خصم لتقديم المساعدة إلى المصارف بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر من خلال بيوت الحسم.

٣٣ - ولا تزال المرحلة المتقدمة للوساطة المالية نادرة الوجود في افريقيا، وعلى وجه التحديد يمكن القول بأن جنوب افريقيا هي الوحيدة التي تنتمي إلى هذه الفئة. غير أنه يتوافر لمصر وموريشيوس معظم ما تختص به هذه المرحلة المتقدمة من هيكل أساسي مؤسسي ووسائل؛ ويمكن أن يعتبر هذان البلدان قريبين من بلوغ تلك المرحلة. وتتوافر لدى البلدين مجموعة من المؤسسات والوسائل. ويدل على ذلك

ارتفاع مستوى تعبئة المدخرات المالية وتمويل الاستثمار، ولا سيما في القطاع الخاص، من خلال وسائل متنوعة. وهكذا، فإن نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص في جمهورية جنوب افريقيا عالية، ويضاف إليه توافر مجموعة متنوعة من الوسائل لتمويل المشاريع الخاصة. وهناك أيضا مجموعة واسعة النطاق من المؤسسات المالية، كما تظهر إلى الوجود سوق للمساهمة في رأس مال المشاريع وسوق متطورة جدا للأوراق المالية. إلا أن هناك سمة هامة تجدر الإشارة إليها في حالة جنوب افريقيا، وهي أنه أفيد عن حدوث زيادة كبيرة في إعداد مخططات المدخرات غير الرسمية (من نوع رابطات المدخرات والائتمانات المتجددة الرصيد) ما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٤.

٣٤ - وتلاحظ سمة هامة تتعلق بتصنيف البلدان في المنطقتين النقديتين لفرنك الاتحاد المالي الافريقي وهما: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا (الذي يشمل بنن وبوركينا فاسو والسنغال وكوت ديفوار ومالي والنيجر) والمنطقة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا (التي تشمل تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو)؛ إذ يقوم على خدمة كل منطقة مصرف مركزي مشترك خاص بها، أي المصرف المركزي لدول غرب افريقيا والمصرف المركزي لدول وسط افريقيا، ويسك كل من هذين المصرفين عملة مشتركة يجري تداولها بحرية في البلدان الأعضاء في كل منهما. وتطبق سياسة نقدية مشتركة في كل منطقة نقدية، وقد أنشأت السلطات النقدية قواعد وأنظمة نقدية أخرى مشتركة، فضلا عن سوق مشتركة بين المصارف تشمل جميع أنحاء المنطقة. وتضمنت برامج الإصلاح المالي في كلتا المنطقتين تدابير من أجل تعزيز الإشراف على المصارف من خلال إنشاء اللجنة المصرفية، وهو ما صاحب التقدم المحرز في إعادة تشكيل الهياكل المالية في هذه البلدان. إلا أنه على الرغم مما يتوفر لهذه البلدان من مؤسسات ووسائل مشتركة، فإن المرحلة الوسطى من الترسيع المالي لا يندرج فيها سوى الكاميرون من المنطقة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا، والسنغال وكوت ديفوار من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا، أما بقية البلدان فلا تزال في المرحلة الأولى. وهذا التناقض يوضح أن الترسيع المالي ليس مجرد مسألة إنشاء المؤسسات والوسائل، وإنما هو يتعلق أيضا بإدخال ما يقتضيه ذلك من تغييرات على قطاع الاقتصاد الحقيقي من خلال تدابير الاقتصاد الكلي وغيرها، مثل تكيف الاقتصاد الحقيقي وإعادة هيكلة الشركات العامة. وبالنسبة إلى بلدان الاتحاد المالي الافريقي، فإن التغير الذي حدث مؤخرا في سعر فرنك الاتحاد المالي الافريقي كان مصحوبا بتدابير هيكلية واستقرارية أخرى أتاح الفرصة لترسيخ الوساطة المالية؛ وهي فرصة تتابعها سلطات هذه البلدان بنشاط.

جيم - المهام غير المنجزة

٣٥ - تواجه البلدان الافريقية قيودا عديدة في سعيها إلى تحقيق هدفها المتمثل في زيادة مستوى الوساطة المالية؛ منها، أولا، القيود في مجال المصارف المركزية والمتصلة باستقلال هذه المصارف، وصياغة البحوث والسياسات وتنفيذها، والتنظيم الداخلي وتدفقات المعلومات، وصنع القرار. وهناك، ثانيا، القيود في مجال المؤسسات المالية والمتعلقة بالعملية التي لم تكتمل بعد لإعادة هيكلة وتعزيز المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية، وتشجيع المنافسة بين المصارف، وتقليص ملكية القطاع العام

للمؤسسات المالية، وتحسين إدارتها، وتغيير "فكرها" حتى تعيد توجيه مواقفها في مجال تعبئة الودائع وتخصيص الائتمانات (بما في ذلك موقفها من العمليات)، وتغير ممارساتها من أجل مواجهة مقتضيات الوضع الخاص للاقتصادات الأفريقية. وهناك أخيراً القيود في مجال الاقتصاد الحقيقي، مثل تشجيع الهياكل التي تقوم على الأسواق، وإعادة هيكلة الشركات العامة وتحويلها إلى القطاع الخاص وتحسين أدائها المالي.

٣٦ - وإلى جانب القيود المذكورة أعلاه، يمكن الإشارة إلى أن الإصلاحات المالية في أفريقيا اتجهت حتى الآن إلى التركيز على القطاع المالي الرسمي دون غيره تقريباً، وأهملت القطاع غير الرسمي. ولا يزال يتعين تنشيط ما لهذا القطاع من إمكانيات لتعبئة المدخرات، وتمويل المشاريع الصغيرة، وتوفير التمويل للقطاعات الأخرى والفئات السكانية المهملة. ومن الضروري أن تعالج الحكومات والجهات المانحة الدولية والمؤسسات المعنية هذه المسألة بوصفها ذات أولوية وجزءاً لا يتجزأ من برامج الإصلاح المالي. ويقدم هذا التقرير عدة توصيات في هذا الصدد في الفرع التالي، الذي يتناول التمويل غير الرسمي، تتبعها استراتيجية مقترحة من ثلاثة عناصر من أجل تطوير النظام المالي الرسمي.

رابعاً - النظام المالي غير الرسمي

ألف - النظام وأهميته

٣٧ - ينفذ في معظم البلدان الأفريقية، عدد كبير من المعاملات المالية في الودائع والقروض على السواء عن طريق النظام المالي غير الرسمي. ويستمد المشتركون في هذا النظام طرائق عملهم من تقاليد البلد وثقافته المحلية، ويستندون إلى تكنولوجيا مالية وسيطة تكيف حسب ظروف البلد. والمعاملات في هذا القطاع هي بصفة عامة، معاملات شخصية في طابعها وتجري على أساس الثقة والمعرفة الحميمة بالعملاء. ويلبي هذا القطاع بمرونة بعض الاحتياجات المالية التي لولاه لبقيت دون تلبية إذا اقتصر الأمر على الاعتماد على النظام الرسمي القائم.

٣٨ - ويشمل النظام غير الرسمي نظامين فرعيين عامين: أحدهما يتألف من مؤسسات وترتيبات غير رسمية تماماً، لا تقع في النطاق المباشر للسلطات النقدية أو التنظيمية، والآخر يضم مؤسسات وترتيبات شبه رسمية تعمل بمقتضى تراخيص، ولها بعض الروابط بالنظام المالي الرسمي، وتتأثر بالسياسة النقدية الوطنية، وبالتالي فإنها قد تخضع إلى حد ما للسلطات النقدية.

(أ) النظام المالي غير الرسمي

٣٩ - يضم النظام غير الرسمي مجموعة متنوعة كبيرة من الترتيبات. وهناك ستة أنواع على الأقل من هذا النظام شائعة في معظم البلدان، وهي تتراوح بين معاملات اجتماعية وشخصية إلى حد كبير، وبين معاملات تجارية وغير شخصية في جزء منها على الأقل. وهذا يشمل: الأصدقاء والأقارب؛ وأمناء الأموال؛ والباعة والتجار الذين يقدمون قروضا ويبيعون البضائع بالأجل؛ ومقرضو الأموال؛ ونوعين رئيسيين من

ترتيبات الإيداع والإقراض الجماعية (رابطات المدخرات والقروض المتجددة، ورابطات تجميع المدخرات والائتمان).

١٠' الأصدقاء والأقارب

٤٠ - يعد الأصدقاء والأقارب أول خيار للمساعدة المالية، وخاصة في أفريقيا حيث تشيع ترتيبات الأسرة الممتدة، وحيث تعاني الشبكات العامة للأمان الاجتماعي من ضعف نموها، ويكون التوصل إلى التأمين المالي أمراً متعذراً. وتجدر الإشارة إلى خمس سمات تتسم بها هذه المعاملات، وهي: التبادلية ("أساعدك وتساعدني عند الاحتياج")، وضآلة تكاليف المعاملات، والطابع المفتوح المدة (ليس هناك أجل ثابت) للكثير من هذه العقود المالية، واتباع وسائل غير رسمية للفحص (المعرفة الشخصية بالمقترضين) عند تقديم قروض، واللجوء إلى جزاءات غير رسمية (مثل العزل الاجتماعي للمقترضين في الوفاء بالتزاماتهم) لإنفاذ العقود. وتوضح شعبية هذه القروض من نتائج دراسة استقصائية أجريت في شمال نيجيريا في عام ١٩٨٨، حيث كان ٩٧ في المائة من قروض القطاع غير الرسمي، من حيث القيمة، بين أصدقاء وأقارب. ونادراً ما تطلب ضمانات للقروض، التي تنحصر كلها تقريباً في حدود مجموعة اجتماعية صغيرة للغاية، مما يشير إلى الاعتماد الكبير على تدفق المعلومات بين الأشخاص، والاعتماد على القرابة والجزاءات التي تفرضها القرية كآلية لإنفاذ السداد.

٢٠' أمناء المال

٤١ - يحتفظ عدد كبير من الأشخاص في أفريقيا، ولا سيما في المناطق الريفية، بمدخراتهم لدى أمناء الأموال. وعادة ما يكون أمين المال شخصاً محترماً في القرية. ولا تدفع بصفة عامة أية فوائد على الودائع، بل وقد ينطوي الأمر على قيام المودعين بدفع رسم بالفعل لحفظ أموالهم لدى أمين الأموال. وفي بعض الأحوال يقوم بإيداع هذه الأموال مودعون لهم أقارب مقيمون خارج القرية، يرسلون تحويلات بصفة دورية إلى القرى. وفي حالات أخرى قد يقوم المودعون بجمع الأموال لشراء ممتلكات أو لاستثمارها في مشروع.

٤٢ - وتتمثل مزايا هذا النوع من الترتيبات في الأمان من السرقة، وفي الخصوصية، والسيولة، والمشورة المجانية، وغيرها من الخدمات التي قد يكون أمناء الأموال مستعدين لتقديمها إلى المدخر. أما العيوب فواضحة، وهي: دفع تكلفة بدلاً من الحصول على عائد من إيداع المدخرات، واحتمالات التخلف عن دفع المال المودع. وحيثما ينشط أمناء الأموال، يعتبر هذا دليلاً قوياً على ضعف أداء النظام المالي في تقديم خدمات الإيداع.

٣٠' الباعة والتجار

٤٣ - ثمة شكل آخر هام للتمويل غير الرسمي في أفريقيا، هو القروض التي يقدمها المشتركون في أنظمة التسويق. فمن الشائع أن يقوم الباعة والتجار ببيع سلعهم بالأجل. ومن الممكن أن نجد هذا النوع من الإقراض في معظم الأنظمة التسويقية، مع إمكان تدفقه من أعلى النظام إلى أسفله أو العكس. فعلى سبيل المثال، قد يمكن لمستورد للأسمدة من غانا الحصول على ائتمان بحدود معينة من مصرف تجاري لتمويل

أنشطته. ويمكن أن يقوم هذا المستورد في المقابل ببيع الأسمدة بالأجل إلى تجار الجملة، وهم يبيعون بدورهم لتجار التجزئة بالنقد أو بالأجل، ثم يقوم تجار التجزئة ببيع الأسمدة إلى المزارعين بالنقد والأجل. والواقع أن مبلغ التمويل الرسمي الذي يستخدمه المستورد يمول جزئياً على الأقل عمليتي الإقراض غير الرسميتين الثانية والثالثة التي يقوم بها تجار الجملة وتجار التجزئة.

٤٤ - ويمكن أن يتم جزء من الإقراض غير الرسمي أيضاً من الاتجاه العكسي - وإن كان ذلك أقل شيوعاً - حيث يقوم المزارع بإعطاء سلعه إلى سمسار كبضاعة أمانة، ويقوم السمسار بدوره ببيعها إلى تاجر جملة على أساس الدفع المؤجل، وهكذا حتى تصل إلى تاجر التجزئة.

٤٥ - وتبرز ملامح متعددة لهذا النوع من التمويل. إذ يتمكن منظمو المشاريع في نظام التسويق من تحقيق وفورات الحجم عن طريق تقديم خدمات مالية وتسويقية متنوعة. كما أنهم يستفيدون أيضاً، كمقرضين، من المعرفة التي تتجمع لديهم من المعاملات غير المالية مع المقرضين المحتملين للتحقق من مدى متانة مركزهم المالي.

'٤' مقرضو الأموال

٤٦ - النمط الشائع بين مقرضي الأموال في افريقيا هو قلة عدد العملاء، وضآلة مبالغ القروض التي يقدمونها لفترات قصيرة من الوقت، وتقاضي أسعار فائدة عالية. وفي كثير من الحالات يمارس مقرضو الأموال عملهم خفية في المراكز التجارية أو الأسواق. ويرتبط قدر من الإقراض غير الرسمي أيضاً برهن أشياء تزود مقرضي الأموال بضمانة لتأمين قروضهم. وفي غانا على سبيل المثال، من المعروف أن المزارعين يقومون برهن استعمال حقوقهم في أشجار الكاكاو إلى المقرضين. إلا أن الرهن أقل شيوعاً في افريقيا منه في مناطق أخرى من العالم.

'٥' الرابطات الجماعية للمدخرات والقروض (رابطات المدخرات والقروض المتجددة، ورابطات تجميع

المدخرات والائتمان)

٤٧ - يشترك عدد كبير من الأفراد في افريقيا في نوعين من الجماعات المالية للعون الذاتي، هما: جمعيات المدخرات والقروض المتجددة، التي تجمع أموالاً بصفة دورية وتقوم على الفور بتخصيص الأموال المجمعة، بالتناوب، لأحد أعضاء المجموعة، ورابطات تجميع المدخرات والائتمان، التي تجمع أموالاً من أعضاء الجماعات المعنية من أجل استخدامات متنوعة، من بينها الإقراض. وغالباً ما يستخدم المصطلح العام ذاته للدلالة على كلا النوعين من الجمعيات في افريقيا. وتحمل هذه الجماعات في جنوب افريقيا اسم "ستوكفيل"، وفي غانا اسم "سوسو" وفي الكاميرون والنيجر اسم "تونتيتن" وفي مصر اسم "الجمعية" وفي اثيوبيا اسم "ايكوب" (مع وجود تمييز مصطلحي واضح بين الـ "إكوب" التي تشابه رابطات المدخرات والقروض المتجددة والـ "إيدر"، التي هي رابطات لتجميع المدخرات والائتمان)، وفي نيجيريا اسم "إيسوسو" وفي تونس اسم "الصندوق".

٤٨ - ولا تحتفظ المدخرات والقروض المتجددة بأية مبالغ نقدية، رغم أنها تتلقى مدخرات من أعضائها لأن المبالغ النقدية الواردة توزع فوراً على الأعضاء بالتناوب. وعادة ما يتقرر التناوب بالقرعة، وبذلك يحصل أول شخص يتلقى الرصيد على قرض بلا فائدة من بقية أعضاء الجماعة، ثم يسدد هذا القرض على أقساط متساوية عن طريق مساهمته في المبالغ التالية المقدمة بالتناوب، إلى أن يتم سداد القرض بالكامل في آخر مبلغ يدفع في هذا التناوب. ويعد آخر شخص يتلقى الأموال في هذا التناوب مدخراً مطلقاً، مثلما يعد أول شخص تلقاها مستخدماً مطلقاً لمدخرات المجموعة، أما وضع الأفراد فيما بين المدخر المطلق والمستخدم المطلق من حيث كونهم مدخرين صافيين فيتوقف على دورهم في التناوب. ومن الناحية الفنية، فإن رابطة المدخرات والقروض المتجددة تنهي نفسها عندما يتلقى آخر شخص في التناوب أمواله، ويكون جميع الأشخاص الآخرين قد سددوا قروضهم إلا أن ما يحدث عملياً هو أن هذه الرابطات تميل إلى الاستمرار في دورات جديدة من التناوب.

٤٩ - وتتكون رابطات تجميع المدخرات والإئتمان لأسباب متنوعة. وهي تجمع أموالاً بصفة منتظمة أو غير منتظمة حسب الحاجة، وتستخدم هذه الأموال لأغراض متعددة، مثل تقديم قروض الطوارئ إلى الأعضاء، والاستعمال في أغراض تخدم الجماعة، وتقديم قروض إلى الأعضاء أو حتى إلى غير الأعضاء من أجل مشاريع استثمارية صغيرة. وعلى عكس رابطات المدخرات والقروض المتجددة، فإن رابطات تجميع المدخرات والإئتمان لا تصفي نفسها بنفسها، والبعض منها يتطور إلى الارتباط بالنظام المالي الرسمي أو يصبح جزءاً منه.

٥٠ - وهناك مجموعة متنوعة من الأسباب تفسر الشعبية التي تتمتع بها مجموعات العون الذاتي هذه. فهي لا تفرض على أعضائها سوى تكاليف قليلة للمعاملات، وتبني ثقة متبادلة، وتكفل تأميناً أو منفعة تبادلية، وتتيح للأعضاء إمكانية الحصول على كميات كبيرة نسبياً من الأموال قد يصعب تجميعها من طريق آخر، وتوفر شكلاً جذاباً للمدخرات الإجبارية. كما أن هذه المجموعات تكشف من الناحية العملية، عن مرونة كبيرة وقدرة إبداعية في الخدمات التي تقدمها، كما يتضح من وجود مختلف أنواع المؤسسات وهيكلها التنظيمية. وتجمع هذه الجماعات، بوصفها مؤسسات مالية، بين خصائص المصارف التجارية والأسواق المالية القصيرة الأجل. وتبين شعبية هذه الجماعات أن الأشخاص الفقراء نسبياً قادرون على الإدخار، وأنهم مستعدون للوفاء جدياً بالتزاماتهم المالية، وأن المجتمعات المحلية قادرة على إبداع سبل لتلبية احتياجاتها المالية وإدارتها. والواقع أن رابطات المدخرات الجماعية هذه توفر أقصى إمكانية للتنمية بوصفها وسائل هامة لتعبئة المدخرات ولتيسير تخصيصها للانتفاع بها بكفاءة.

(ب) النظام المالي شبه الرسمي

٥١ - يشمل النظام المالي شبه الرسمي مؤسسات مرخص لها ولكنها غالبا ما تكون غير خاضعة لسلطة التنظيم والاشراف التي تتولاها المصارف المركزية أو غيرها من الوكالات الحكومية المكلفة بذلك. ويشمل هذا القطاع النظام البريدي، والاتحادات الائتمانية، والتعاونيات الأخرى، ومجموعة متنوعة من مؤسسات مالية تديرها منظمات غير حكومية، ومصارف ريفية ومجتمعية محلية، وشركات مالية، وشركات لاستثمار رؤوس الأموال. وقد توجد - حتى في البلدان الصغيرة - عشرات من هذه المنظمات تتولى تقديم القروض وتجميع الودائع. وخلال السنوات العشرة الأخيرة، ما فتئ قطاع هذه النظم المالية يتنامى في العديد من البلدان الأفريقية، سواء من خلال دخول عناصر جديدة تغذيه أو من خلال تحول منظمات القطاع غير الرسمي إلى مؤسسات شبه رسمية.

١٠ النظام البريدي

٥٢ - يمثل النظام البريدي في معظم البلدان الأفريقية مرافق الإيداع الرسمية الوحيدة التي تكون في متناول نسبة كبيرة من السكان، ولا سيما في المناطق الريفية. ولا تتوافر عن النظم البريدية سوى معلومات متفرقة يمكن الاعتماد عليها فعلا في وصف أوضاعها الحالية وفي بضعة بلدان. فنظام الادخار البريدي في غامبيا مثلا كان يشمل في ١٩٨٨ حوالي ٣٥ ٠٠٠ حساب ادخار، في حين بلغ نصيب هذا النظام في جمهورية تنزانيا المتحدة نسبة قدرها زهاء ١٠ في المائة من جميع الودائع الرسمية في البلد؛ وبلغ عدد حسابات الادخار في نظام ناميبيا البريدي ٦٧ ٠٠٠ في ١٩٩٤.

٥٣ - وقد جرت العادة عموما بأن يقبل النظام البريدي ودائع صغيرة ثم يحول تلك الأموال مباشرة إما إلى وزارة المالية، أو إلى المصرف المركزي، أو إلى مصرف ادخار تملكه الدولة. وفي غانا مثلا أنشئ مصرف وطني للادخار والائتمان انبثق عن نظام ادخار بريدي سابق. وفي معظم البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، اصطدم النظام البريدي بصعوبات تتعلق بالسيولة وعمليات نقل الأرصدة من حساب إلى آخر. وفي بلدان أخرى مثل أوغندا، دخل النظام البريدي طور الاحتضار بعد فترة طويلة من الإهمال والتردي.

٥٤ - ولنظام الادخار البريدي عدة مزايا ومساوئ. فهو يحمل المدخر تكاليف بسيطة للعمليات، كما أن انتشار شبكته في كل مكان، يقلل الفترة الزمنية التي تستغرقها عمليات الإيداع، ويشجع الثقة والاطمئنان لدى المدخرين لما ينطوي عليه من ضمان حكومي. أما مساوئه فتتصل أساسا بارتباطه بالحكومة وببيروقراطيتها، التي تفرض إجراءات سحب تستغرق مدة طويلة، وبالإهمال في معاملة العملاء، وبانخفاض سعر الفائدة على الودائع.

٢٠ الاتحادات والتعاونيات الائتمانية

٥٥ - في أواخر عام ١٩٩٣، بلغ عدد الاتحادات الائتمانية المسجلة في افريقيا أكثر من ٢٠ ٠٠٠ اتحاد، يزيد عدد أعضائها على ٥ ملايين عضو. وقد بلغت قيمة ما جمعته من ودائع وأرصدة سهمية ما يعادل حوالي ٥٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة، ووصلت قيمة قروضها الموجودة قيد السداد مبلغا أدنى من ذلك بقليل. وهناك في كل من ثماني وعشرين بلدا اتحاد وطني للاتحادات الائتمانية ينتسب إلى منظمة

إقليمية للاتحادات الائتمانية، هي الاتحاد الأفريقي لجمعيات الادخار والائتمان التعاونية. ولعدة بلدان أخرى - مثل النيجر - اتحادات ائتمانية، ولكنها تفتقر إلى منظمات وطنية تتيح إمكانية الانسحاب إلى الاتحاد الأفريقي. وتتراوح نسبة الاتحادات الائتمانية القوية بين الربع والثلث من المجموع، في حين يكافح ثلث آخر منها في سبيل البقاء، ويندرج الثلث الباقي في قائمة الاحتضار أو الإفلاس. وفي أواخر الثمانينيات، كانت الكامبيرون وتوغو ورواندا تضم عددا من أقوى الاتحادات الائتمانية وأكبرها.

٥٦ - وبالإضافة إلى الاتحادات الائتمانية، تشمل إفريقيا بعض التعاونيات التي تقدم هي أيضا خدمات مالية. ومن الأمثلة على ذلك، التعاونيات المتعددة الأغراض في كينيا، وتعاونيات المزارعين في غامبيا؛ والتعاونيات الريفية في موزامبيق. إلا أن هذه التعاونيات قد تكون في الوقت الحالي تقدم خدمات أقل مما كانت تفعل منذ عدة سنوات، وقد يكون القليل منها نسبيا هو الذي يتولى تجميع ودائع طوعية.

٥٧ - وتتوافر في الاتحادات والتعاونيات الائتمانية عدة صفات جذابة. فهي منظمات تنشط على مستوى القاعدة الشعبية وتقدم قروضا صغيرة وتجمع المدخرات الصغيرة على نحو فعال. كما أنها استحدثت تقنيات في مجالي الإدارة والإشراف تصلح للتطبيق في ثقافات مختلفة. وهي عادة ما تحافظ على انخفاض التكاليف العامة بالاعتماد على العمل التطوعي والتسهيلات الممنوحة مجانا. ومعظم هذه الاتحادات والتعاونيات الائتمانية الصغيرة تجمع بين الإقراض وتلقي الودائع؛ فالفرد يجب أن يدخر أولا قبل أن يمكنه الحصول على قرض.

٥٨ - ورغم ما في هذه المؤسسات من صفات جذابة، فإنها لا تخلو أيضا من مواطن ضعف. فهوية الجهات المالكة للمنظمة غالبا ما تكون مبهمه، وقد لا يتصرف مجلس الإدارة دائما بما يتفق مع المصالح العامة للأعضاء. والاتحادات الائتمانية الكبيرة قد تعترضها أيضا مشاكل في إدارة السيولة في غياب ارتباطها بشبكة مالية أوسع نطاقا. والاتحادات الائتمانية التي تستمد أعضاءها من جماعات تمارس نفس النشاط الاقتصادي قد تتضرر أيضا من شذائد تحل بمعظم أفرادها.

٥٩ - وقد أثبتت التجربة أن بناء الاتحادات الائتمانية يتطلب وقتا وصبرا، ولكن تداعيا لا يقتضي سوى فترة قصيرة. ومثال ذلك أن مشروعا رائدا أقيم مؤخرا في النيجر تطلب قضاء عدة سنوات في العمل بعناية على إرساء أسس نحو ٤٨ اتحادا ائتمانيا جديدا بالتركيز كلية على تجميع الودائع. ولم تشرع تلك الاتحادات في تقديم قروض إلا بعد أن بنت قاعدة على أساس من الودائع ورأس المال المشترك.

٣٠ المنظمات غير الحكومية

٦٠ - ظهرت في السنوات الأخيرة منظمات غير حكومية عديدة تقدم خدمات مالية في عديد من المناطق في إفريقيا. وتستمد هذه المنظمات غير الحكومية تمويلها عموما عن طريق الهيئات (المحلية والخارجية)، وقد أصبحت تشكل في العديد من البلدان أسرع قطاعات النظام المالي تغيرا وأكثرها ابتكارا

وتجريباً. وقد استحدثت تقنيات للإقراض القصير الأجل وبمبالغ صغيرة، وهي تمثل - بصفتها وسائط مالية - إضافة مفيدة إلى النظم المالية في إفريقيا.

٦١ - ولا توجد سوى معلومات متفرقة عن بعض بلدان توثق جزئياً الأهمية العددية للمنظمات غير الحكومية والخدمات المالية التي تقدمها. ففي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، كان عدد المنظمات غير الحكومية الانمائية العاملة في كينيا حوالي ٣٠٠ منظمة وكان عددها حوالي ٣٥٠ في غانا و ١٢٦ في السنغال و ١٠٨ في غامبيا و ٤٤ في سوازيلند وبضع مئات في زيمبابوي. إلا أن نسبة المنظمات العاملة في برامج ائتمانية لم تتجاوز قلة قليلة. (في حالة سوازيلند مثلاً، ٤ من أصل ٤٤ منظمة مسجلة).

٦٢ - وتستخدم المنظمات غير الحكومية في عملياتها الائتمانية مجموعة متنوعة من التقنيات والممارسات المالية. والكثير منها يخوض تجارب تشمل أنماطاً متنوعة من إقراض المجموعات، وثمة عدد منها يستخدم صناديق ضمان القروض لتشجيع المصارف التجارية على إقراض الفئات المستهدفة، كالنساء مثلاً. وما الصندوق الائتماني والمالي لنساء أوغندا والصندوق المالي لنساء كينيا سوى برنامجين من البرامج الائتمانية العديدة التي تخدم النساء في إفريقيا عن طريق هذه الممارسة. وثمة حفنة من المنظمات غير الحكومية التي تجرب أيضاً ممارسات من قبيل تلك التي يتبعها مصرف غرامين، كما هو الشأن مثلاً في بوركينا فاسو. ويستفيد عدد كبير من المنظمات غير الحكومية في وضع برامجهم من الدروس المستخلصة من النظام المالي غير الرسمي، ومن أمثلة ذلك مصارف القرى (Visacas) في غامبيا، في حين تقوم منظمات أخرى بتكرار ممارسات النظام المالي الرسمي وتكييفها للظروف. وتقدم بعض المنظمات غير الحكومية قروضاً بأسعار فائدة تقارب أسعار السوق أو تتجاوزها، وإن كان بعضها الآخر يتقاضى على القروض أسعار فائدة ميسرة أو لا يتقاضى أية أسعار فائدة على الإطلاق، كما هو الشأن في حالة المشروع الائتماني لمزارعي سلفيراهاوس في زيمبابوي.

٦٣ - تعترض العديد من هذه البرامج مشاكل، منها صعوبات استرداد القروض، وارتفاع النفقات التشغيلية، ونقص مهارات الإدارة المالية، وقصور النظم الإعلامية، وانعدام الإشراف المتبصر. وباستثناء نوادي الادخار في زيمبابوي لا توجد سوى قلة قليلة من المنظمات غير الحكومية التي توجه اهتماماً كبيراً إلى تجميع الودائع.

٦٤ - ويمثل استرداد القروض جزءاً من مشكلة إمكان استدامة المنظمات غير الحكومية، وليس هناك من بين هذه المنظمات سوى عدد قليل يمسك حسابات حافظة قروضه على نحو مستكمل أو شامل. ومع تضخم حجم القروض، فإن عمليات إعادة تمويلها قد تخفي صعوبات استردادها. ونظراً لأن المنظمات غير الحكومية تعتمد بقدر كبير على الأموال الخارجية التي تأتي في تدفقات، فإن المقترضين قد يفتقرون إلى الحافز على سداد القروض بعد أن يبلغ البرنامج الائتماني المعني أجله، وتتضاءل احتمالات تمكنهم مرة أخرى من الاقتراض من المنظمة غير الحكومية. وبما أن المنظمات غير الحكومية تركز قروضها على أفراد

من ذوي الأوضاع الاقتصادية الهشة، فإن ذلك يزيد من مشكلات استرداد القروض عندما تتدهور الحالة على مستوى الاقتصاد الكلي.

٤٠ شركات توظيف الأموال

٦٥ - تظهر في بعض البلدان أحيانا شركات جديدة لاستثمار رؤوس الأموال أو المضاربة بها نتيجة جهود محلية لإقامة المشاريع، تمويلها أحيانا جهات مانحة. وعادة ما تكون هذه الشركات صغيرة، ولا تمويل سوى بضع مؤسسات، وغالبا ما تقدم قروضا قصيرة الأجل لاستكمال عمليات الاستثمار في الأسهم. وتعتبر المؤسسة المالية الإنمائية الأوغندية مثالا على ذلك. ومن الأمثلة الأخرى صندوق الاستثمار والادخار المشترك الكاميروني، بما استحدثه من ابتكار إنشاء النوادي الاستثمارية، التي تقسم ودائع الأعضاء بين "صندوق تضامن" و "صندوق استثمار". وصندوق التضامن لا يقرض سوى الأعضاء، على أن يتم ذلك على أساس مزاد، مدخلا بذلك اعتبارات السوق في قرارات منح القروض. أما الصندوق الاستثماري، فهو يقدم من جهته الأموال إلى صندوق رأس مال سهمي تتوزع أسهمه بين أعضائه. وما مبادرة "عمليات ٧١" في الكاميرون سوى مثال آخر على قيام هذا الصندوق بتنوع عملياته من خلال تحويلها إلى أنشطة استثمارية. بيد أن استحداث هذا النوع من التمويل، يأتي في مرحلة متأخرة من العملية الشاملة لتعميق الأساليب المالية مع توسع نطاق عمليات إقامة المؤسسات.

٦٦ - ويحول نقص البيانات الشاملة والمتسلسلة زمنيا بشأن العمليات المالية للنظام غير الرسمي وشبه الرسمي المشار إليه أعلاه، دون إجراء تقييم نهائي لحجمه ونموه عبر السنين. واستدراكا لذلك، يقدر الباحثون أهميته باستخدام مؤشرات بديلة، كنسبة الودائع إلى حجم النقود المتداولة، ونسبة الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى القرائن الأخرى المتناثرة. ويتضح من هذه المؤشرات أن نصيب القطاعين غير الرسمي وشبه الرسمي في الأنشطة المالية يفوق كثيرا في بلدان افريقيا نظيره في غيرها من البلدان النامية. وهكذا نجد في الكاميرون في ١٩٨٨ أن حوالي ثلاثة أرباع الأصول المالية الريفية كانت تعود للنظام المالي غير الرسمي وشبه الرسمي، الذي كانت بحوزته ودائع تفوق بنسبة ٢٠ في المائة الودائع الموجودة بحوزة النظام المصرفي الرسمي للبلد. وفي زامبيا وزمبابوي، تصل نسبة صغار المساهمين الذين يمكنهم الانتفاع بائتمانات القطاع غير الرسمي إلى ٨٥ في المائة. وفي ملاوي، تفيد التقارير أن النظام المالي غير الرسمي يصل حجمه إلى ثلاثة أضعاف حجم النظام الرسمي، وتصل هذه النسبة في غانا إلى ما بين ٤ و ٥ مرات أضعاف ذلك^(٧). والقطاع المالي غير الرسمي هو، على الأرجح القطاع الذي يمثل المصدر الوحيد للائتمان الاستهلاكي في الاقتصاد؛ ودوره في تمويل تكاليف البدء والتوسع دور كبير بالفعل إذا قورن بدور المؤسسات الرسمية (ملاوي وجمهورية وتنزانيا المتحدة وأوغندا وزامبيا مثلا).

(٧) انظر: Cf. Ababe Adera: "Instituting Effective Linkages Between the Formal and Informal

.Financial Sectors in Africa: A Proposal" in Savings and Development, No. 1, 1995, XIX

باء - مقترح بشأن السياسة العامة

٦٧ - يمكن أن يعزى استمرار وجود ونمو النظام المالي غير الرسمي^(٣) الى كثير من العوامل. فالمؤسسات (أو الأفراد) في هذا القطاع هي أقرب من الناحية الجغرافية الى عملائها (المودعين منهم والمقترضين) الذين تفتح أمامهم، لذلك، فرص الحصول على خدماتها؛ وهي تستطيع أن تقدم خدمات أسرع وأن تقرض دون أن تطلب، اجمالاً، ضمانات مقبولة في السوق؛ وهي تتجه الى دفع تكاليف أقل على المعلومات والصفقات، والى بناء ثقة متبادلة بين المقرضين والمقترضين؛ كما أنها تكفل، في حالات عديدة، تأميناً أو معاملة تبادلية. ويضاف الى ذلك أن هذا النظام يلبي بعض الاحتياجات التي لا يلبها النظام المالي الرسمي، أو أنه يحل محل هذا النظام عندما يتراجع أو يتقلص. ومن جهة أخرى، يواجه القطاع المالي غير الرسمي عدداً من القيود يشمل انعدام وفورات الحجم، وضآلة مجموعة الوظائف، ومحدودية تنوع الأصول والخصوم في حوافظ الأوراق المالية، وعدم التناسب بين التفضيلات الخاصة بالمخاطر لدى المودعين والمقترضين، وفي بعض الأحيان ارتفاع التكاليف المفروضة على المقرضين. والأسواق غير الرسمية التي تتعامل بالسلفيات الشديدة المخاطر تفرض معدلات فائدة مرتفعة جداً قد تزيد ٢٠ مرة أو أكثر على المعدلات التي تفرض في الأسواق الرسمية. وهذه المعدلات المرتفعة يمكن أن تثني المؤسسات الانتاجية عن الاقتراض، لأنه لا يمكنها أن تتوقع، إلا نادراً، أرباحاً متناسبة في الارتفاع تؤمن بها خدمة تلك المعدلات.

٦٨ - ويشير البيان الموجز للمزايا والعيوب النسبية، المبين أعلاه، معضلة رئيسية أمام مقرري السياسات. فهل ينبغي الحفاظ على النظام غير الرسمي أو تقليصه بالتدريج من خلال توسيع النظام الرسمي؟ وحتى الآن، كانت السلطات الوطنية والمصارف المركزية، باستثناء القليل منها، تميل الى تجاهل القطاع المالي غير الرسمي وتركز جهودها، عوضاً عن ذلك، على تشجيع القطاع الرسمي. إلا أن المؤسسات المالية غير الرسمية تبدو، إضافة الى تمتعها بالمزايا المذكورة أعلاه، قوية جداً في تعبئة الادخارات وتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة، فضلاً عن الفئات المستهدفة التي منها النساء والقوى العاملة غير المالكة للأراضي. وهذه القطاعات والفئات هي الأولويات الحقيقية للدول الافريقية، وتشكل جزءاً أساسياً من استراتيجيتها التي ترمي الى تخفيف حدة الفقر وتعتمد على القطاع المالي الداخلي أكثر من اعتمادها على القطاع المالي الأجنبي، وتستهدف ايجاد مزيد من العمالة المنتجة.

٦٩ - وهكذا يمكن أن تساق حجج قوية تؤيد حفظ القطاع غير الرسمي وتشجيعه، مع مواجهة القيود المفروضة عليه باتخاذ مبادرات ملائمة في مجال السياسة العامة وبتطوير وتعزيز النظام المالي الرسمي. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي أن تصبح المصارف المركزية محور التركيز المؤسسي الوطني، وأن تشكل نظمها المالية الوطنية بحيث تخدم الاحتياجات والظروف الاقتصادية المحلية. ولكن لا بد من إجراء تمييز

(٣) ينبغي فهم مصطلح "القطاع غير الرسمي"، الوارد في هذا الفرع والفروع اللاحقة، على أنه يشمل القطاع المالي شبه الرسمي.

واضح بين النظم المالية غير الرسمية التي نمت كرد فعل على أوجه الرقابة المنظمة أو من أجل ملء الثغرات الموجودة في النظام الرسمي، والنظم الأخرى التي تستند الى الممارسات التقليدية. فالضفة الأولى تميل الى التناقص في الحجم مع توسع النظام المالي الرسمي، بالرغم من أنه ليس من المستحسن اضاء الطابع الرسمي على الفئة الثانية.

٧٠ - أما الغرض الأساسي من المبادرة المقترح اتخاذها في مجال السياسة العامة فهو أن تستثمر الى الحد الأقصى، وبطريقة فعالة التكلفة، طاقات الادخار والائتمان التي يتحلى بها النظام المالي غير الرسمي وشبه الرسمي؛ وأن تعزز قدرة هذا النظام على تعبئة الادخارات الصغيرة من قطاعات السكان الهامشية نسبياً؛ وأن تشجع الاقتراض المنظم لا مركزياً، أي في المجالات التي ظلت، الى حد بعيد، في منأى عن النظام المالي الرسمي.

٧١ - ومن المشتركين في النظام غير الرسمي عدد كبير سيبقى خارج نطاق اختصاص السلطات. ويشمل النظام عناصر، مثل الأصدقاء والأقارب، ومقرضي الأموال، وحتى التجار، تستخدم، اجمالاً، رصيد مدخراتها الشخصية للإقراض؛ وهي لا تحشد المدخرات (مدخرات الآخرين)، كما أن عمليات الاقتراض التي تقوم بها تماثل الاستثمار في الأصول الانتاجية الفردية. وهي نتيجة ذلك، بالمعنى الدقيق، فإن رابطات الادخار والتسليف التي منها رابطات تجميع الادخارات والائتمان، والاتحادات الائتمانية، والتعاونيات، ومؤسسات الإقراض الخاضعة لإشراف المنظمات غير الحكومية، هي وحدها التي تحتاج الى أن تشمل بهذه المبادرة باعتبارها تقع في عداد الوسطاء الماليين الذين يعبئون الادخارات من مجموعة من الأعضاء ويوجهونها نحو مجموعة أخرى. كما أن لديها، حسبما ظهر في الكامبيرون والنيجر وبوركينا فاسو وعدد من البلدان الافريقية الأخرى، قدرة كامنة على التوسع والوصول الى عدد أكبر من المودعين والمقترضين، وتكييف طابع وحجم عملياتها، وتقوية الروابط مع النظام المالي الرسمي دون أن تفقد هويتها أو أن تضع الميزة النسبية التي تتمتع بها حالياً بالنسبة الى النظام الرسمي.

٧٢ - وينبغي أن تبدأ مبادرة السياسة العامة بجهود وطنية ترمي الى تحديد الحجم العام للعمليات ودور مؤسسات القطاع غير الرسمي، وإلى فهم طريقة اشتغال هذه المؤسسات والكيفية التي تعمل بها القواعد غير المكتوبة والتقاليد الاجتماعية على توجيه ودعم هذه المؤسسات في مواجهة المخاطر الملازمة للصفقات المالية. وتدعو الحاجة أيضاً الى إجراء المزيد من البحوث لفهم سلوك مختلف في عمليات القطاع غير الرسمي في مجال المدخرات والاستثمارات، وتفضيلاتها النسبية لمختلف أنماط الأدوات والخدمات المالية، وتوقعاتها الاقتصادية، وتقييمها للمخاطر، وموقفها من المخاطر المتنوعة، والمكافآت التي تجنى من الإقدام على المخاطر.

٧٣ - وسيكون إحراز التقدم في تنمية هذا القطاع مرهوناً، الى حد بعيد، بتقديم الدعم الوطني والاقليمي (كما هو الحال مع بلدان منطقة فرك الاتحاد المالي الافريقي) للعمليات التي تقوم بها مؤسسات مثل رابطات تجميع المدخرات والائتمان والاتحادات الائتمانية والتعاونيات. ويمكن أن تعطى هذه المؤسسات

هوية محددة عن طريق الترخيص والتسجيل، وأن تشجع على إقامة روابط أوثق مع المصارف التي يمكن أن تتيح لها مزيداً من فرص الحصول، على أساس تجاري، على سلف يمكنها أن تحولها إلى عملائها. وينبغي تشجيعها على تشكيل "رابطات" أو نظم تعاونية أوسع بغية تمكينفرادى المنظمات الأعضاء، من الانتفاع بشعارات الرباطات، وكذلك لحمل المصارف التجارية على تزويدها بالقروض. وهذا الاحتمال الأخير يمكن أن يتجسد بقيام هذه المؤسسات بصوغ سندات ملائمة للأصول/الخصوم (مثلاً: "الالتزامات الجماعية") يمكن أن تحول وتخصص ككفالات وأن تساعد على تقوية الروابط مع القطاع المالي الرسمي. وعلاوة على ذلك، يمكن مساعدة مؤسسات الوساطة التي ينتظر لها النجاح والتي تسعى إلى الارتباط بالنظام المالي الرسمي، وذلك من خلال امدادها بالمعونة الإدارية وفتح الفرص أمامها للحصول على تكنولوجيات أفضل. وستكون منافع هذا الربط على وجهين: تحسين عمليات الإدارة المالية وعمليات الوساطة في القطاع غير الرسمي، وتوعية النظام المالي الرسمي باحتياجات وموارد الاقتصاد غير الرسمي، الريفي والحضري، وكذلك إيقافه على "أفضل ممارسات" النظام المالي غير الرسمي التي يمكن أن يحتذيها النظام المالي الرسمي.

٧٤ - ويمكن أيضاً تشجيع المؤسسات شبه الرسمية على دخول ميدان رؤوس الأموال المساهمة، وفق اتجاهات مماثلة لتلك الموجودة في "عمليات ٧١". ومع الوقت، ينبغي تمكين صناديق رؤوس الأموال المذكورة من اللجوء إلى الاقتراض التجاري عندما يتوسع نطاق عملياتها. ولكن يجب التزام الحذر في الدعوة إلى تدخل الحكومات والمانحين الأجانب. فهذا التدخل ينبغي أن يكون مستنداً إلى الطلب، وأن يتطور بتطور المؤسسات غير الرسمية؛ فعلى النقيض من المثال الناجح الذي تقدمه "عمليات ٧١"، تقدم الكاميرون أيضاً مثلاً لفريق كان قادراً على الاستثمار وانهار عندما تدخل المانحون وسعوا إلى توسيع عملياته.

٧٥ - ويمكن للمصارف المركزية أن تساعد على تعجيل العملية بإقامة إطار مشترك شامل يتمثل في "نظم مشاركة أساسية" تشجع اعتماد نصوص تتعلق، مثلاً، بالأموال الاحتياطية وبالنشر الدوري للحسابات، ويمكن للتعاونيات وللاتحادات الائتمانية أو لرابطاتها الأوسع أن تنضم إليها تطوعاً (وربما، في نهاية المطاف، بناء على اشتراطات قانونية). وكحافز على ذلك، يمكن للمصرف المركزي المعني أن يقدم، مجاناً، خدماته الإشرافية والتنظيمية إلى المؤسسات التي توافق على اعتماد هذه الأحكام لكي تسري على عملياتها. ويمكن للمصرف المركزي أيضاً أن يكفل تدريباً عملياً لموظفي تلك المؤسسات من خلال التدريب أثناء العمل في المصارف التجارية وفي المصرف المركزي نفسه، وأن يدبر حلقات تدريبية ودراسية تقنية لصالح موظفي المؤسسات تتناول التقنيات الإدارية، والمحاسبة، وإجراءات المراقبة المالية. أما ما إذا كان ينبغي إلزام هذه المؤسسات، منذ البداية الأولى، بالتسجيل وأن ينظمها المصرف المركزي رسمياً، أو ما إذا

كان ينبغي التريث في فرض هذا الإلزام إلى أن تنمو تلك المؤسسات وتتوسع بالتدريج^(٤) حتى تشمل كامل مجموعة الاتحادات والتعاونيات الائتمانية، فينبغي أن تبت فيه البلدان على أساس ظروفها الفردية، وضمن ذلك الموارد التقنية وموارد الموظفين التي تخص المصرف المركزي نفسه.

٧٦ - ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد على إكمال موارد وقدرات المصرف المركزي، عند الاقتضاء، من خلال الإعانة على إعداد المبادرة الشاملة، وضمن ذلك تحضير القواعد والأنظمة التنفيذية الخاصة بالتعاونيات، وتدريب الموظفين التقنيين، وعقد حلقات العمل التقنية.

٧٧ - وينبغي أن تشمل المبادرة المقترحة عنصرين آخرين من مكونات النظام الرسمي: النظام البريدي ومنظمات الإقراض غير الحكومية.

٧٨ - فالنظام البريدي يملك طاقات كامنة ضخمة بصفته معبئاً للمدخرات المالية. وهو يحتاج، في تجسيد هذه الامكانيات، إلى إعادة تشكل تستهدف تطويره بحيث يتحول إلى نظام مستقل يدير، على أساس تجاري، حسابات ودائعه واستثمار هذه الدوائع. ولن تلقى المدخرات البريدية رواجاً إلا إذا كانت تعرض معدلات إيرادات جذابة وتنافسية، وأجلاً متنوعة لاستحقاق الدوائع، وإلا إذا كانت تكفل إجراءات للسحب، وضمنها نقل الأموال، تروق للعملاء. ولعل من السبل الممكنة إلى ذلك تحويل النظام البريدي إلى مصرف ادخار يتلقى مساعدة نشطة من المصرف المركزي وتناط به ولاية العمل على أساس تجاري.

٧٩ - وبالنظر إلى ازدياد أهمية المنظمات غير الحكومية، وإلى أوجه ضعفها التي أشير إليها أعلاه، ينبغي أن تكون المبادرات المقترحة في مجال السياسة العامة شاملة للمنظمات غير الحكومية التي تدخل ميدان العمل في مجال الوساطة المالية. وتظهر التجربة أنه، إذ حيث لا تستخدم إلا أموال المنح، لا يتحقق من هذه الأموال إلا معدل انتعاش هزيل، كما تدل التجربة على أن قدرة المؤسسة على الاستمرار، بصفقتها مؤسسة إقراضية، تتوقف على حشد الدوائع باعتباره عنصراً هاماً، إن لم يكن رئيسياً، من مواردها المالية الإجمالية. ومن المصلحة الوطنية، وكذلك من مصلحة المانحين الذين يقدمون التمويل إلى المنظمات غير الحكومية من أجل التسليف الفرعي، أن تصبح هذه المؤسسات قادرة على الاستمرار، وأن تستخدم الأموال التي تقدم إليها استخداماً دواراً بحيث تصبح، في نهاية المطاف، ذاتية التمويل، وبحيث تؤمن لربائنها تسهيلات ائتمان منتظمة. وفي اتجاه تحقيق هذا الهدف، ينبغي الترخيص للمؤسسات التي تديرها المنظمات غير

(٤) يمكن، بانتظار ذلك، أن يضع الأعضاء وأصحاب الأسهم، أنفسهم، أحكاماً تتعلق بـ "التنظيم الذاتي". وينبغي أيضاً توجيه العناية إلى تجنب فرض عبء مرهق على العمليات غير الرسمية الصغيرة عن طريق الاشتراطات القانونية واشتراطات الإبلاغ المفرطة في كثرتها. ولا ينبغي توسيع نطاق الإشراف المصرفي حتى يشمل هيئات القطاع غير الرسمي إلا عندما يتحسن الهيكل الأساسي القانوني والمادي تحسناً كافياً للمساعدة في الاضطلاع بالإشراف.

الحكومية والتي ينتظر لها أن تداوم على أعمال الإقراض، وإلزام هذه المؤسسات بأن تقدم، بانتظام، حدا أدنى من المعلومات عن عملياتها. ويضاف الى ذلك أنه، بينما قد يتعذر على المنظمات غير الحكومية المالية أن تبدأ بتعبئة الودائع منذ البداية، ينبغي للسلطات التي تعطي التراخيص (بل والجهات التي تكفل التمويل المبدئي) أن تشجع، بل تشترط، أن تسير تلك المنظمات في هذا الاتجاه مستندة الى بعض الأهداف الإرشادية المتصلة بالودائع المعبأة باعتبارها نسبة مئوية من عمليات الإقراض التي تقوم بها. وينبغي للمنظمات غير الحكومية أيضا، إذ تدخل ساحة العمليات التجارية، أن تخضع لشيء من التنظيم والإشراف المركزيين الاحترازيين. وتوخيا لمساعدة المنظمات غير الحكومية على السير في هذا الاتجاه، يمكن للمصارف المركزية أن تقدم إليها نوعا مماثلا من المساعدة، على النحو الذي سبق ايضاحه بالنسبة إلى الاتحادات والتعاونيات الائتمانية.

خامسا - استراتيجية تحسين الوساطة المالية في افريقيا

ألف - اعتبارات عامة

٨٠ - أوضح الاستقصاء الموجز الوارد في الفرع ثالثا للهيكل والممارسات الحالية في الأسواق المالية بأفريقيا أن البلدان الافريقية تفتقر بصفة عامة الى الأسواق المالية الكاملة النمو، التي يمكن أن تساعد في ضمان تعبئة وتوزيع المدخرات على النحو الأمثل وتتيح كفاءة تصريف السياسات النقدية، وهما شرطان هامين لتحقيق النمو الاقتصادي. وهكذا، ينبغي لأفريقيا أن تنظر في أمر تعميق وتنويع الأسواق المالية بوصفه مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة لوضعي السياسات.

٨١ - ويتطلب التقدم المطرد في الوساطة المالية توافر درجة معقولة من استقرار الاقتصاد الكلي. لكن عددا كبيرا من البلدان الافريقية لا يزال يعاني من اختلالات كبيرة في الاقتصاد الكلي على الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا في جملة أمور منها تقليل التضخم وخفض عجز الميزانيات والحد من المغالاة في تقييم أسعار الصرف في سياق برامج الإصلاح الاقتصادي. ورغم الاختلالات الباقية، ينبغي ألا تؤجل الجهود الرامية الى النهوض بالوساطة المالية بل ينبغي أن تتزامن مع السياسات الرامية الى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. وثمة أدلة كافية، من بينها تجربة بلدان مثل أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكينيا على أن الإصلاحات المالية وإصلاحات سياسات الاقتصاد الكلي يدعم بعضها البعض وينبغي اتباعها في وقت واحد.

٨٢ - ويمكن إجراء إصلاحات القطاع المالي إما تدريجيا أو على شكل "خطوة واسعة كبرى". وفي حالة افريقيا، يبدو أن كافة الاعتبارات تميل لصالح التدرج. ويرجع هذا الى أنه ينبغي أولا تهيئة بعض الظروف الأولية المتصلة بأمور منها توافر رصيد من رأس المال البشري ووجود الأنظمة الادارية وإتاحة حافزة أموال مناسبة من الأصول المالية وقنوات للمعلومات. وعلى وجه الخصوص، تعد تنمية رأس المال البشري والأنظمة الإدارية أمرا حاسما؛ فبغير موظفين مهرة يتسمون بالدافعية المناسبة يمكن أن تفسد حتى أحسن الحوافز المصرفية. لكن هذه العملية تحتاج الى وقت ولن تحقق نتائج إلا بالتدريج.

٨٣ - ومن المستبعد أن تكتسب تنمية القطاع المالي قوة اندفاعها إلا بوضع عنصرين أساسيين في الاقتصاد السوقي في موضعهما الملائم، وهما: رقي أسلوب للحكم والوضوح في تحديد حقوق الملكية. وأسلوب الحكم بالمعنى الحرفي للكلمة هو كل ما يسهر على النظام في المجتمع المدني. وتشكل حرية الاختيار والطابع غير الشخصي للمعاملات محور الاقتصادات السوقية وبهذه القيم ذاتها ينبغي أن يهتدي أسلوب الحكم في افريقيا. ولهذا تحتاج الحكومات الى تهيئة المسرح المناسب وبحيث يكون دورها هو تيسير الاقتصاد السوقي وليس القوامة على أموره.

٨٤ - ويجب كذلك إضفاء الصفة الرسمية على حقوق الملكية إذا أريد تحديث الأسواق وتعزيزها وتوسيعها. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تجسيد حقوق الملكية في صكوك موحدة للتبادل يمكن الحصول عليها بشكل عام وتسجيلها في نظام مركزي له قواعد قانونية قابلة للنفاذ. ومن ثم يمكن لحقوق الملكية أن تطرح في الأسواق في شكل يصلح للتبادل، مثل الشيكات والشهادات السهمية والسندات الإذنية والسندات والعقود التي تيسر نقل الموارد الى الاستخدام الذي يحقق أعلى قيمة.

٨٥ - وثمة نهج بديلة يمكن اتباعها في افريقيا: إما نهج تطوري وإما نهج يستند الى سياسة ناجزة ويشمل النهج التطوري السماح للأسواق المالية بأن تتطور بصورة طبيعية اعتمادا على إيقاع التنمية الاقتصادية الشاملة وعلى نظام الحوافز القائم مع تدخل السلطات في وقت لاحق مقتصرة أساسا على إضفاء تحسينات أو تعديلات في القوانين والأنظمة عندما تستدعي الظروف ذلك. أما النهج الناجز فيشمل من ناحية أخرى قيام السلطات مسبقا بوضع إطار قانوني وتنظيمي وتأميني يرمي الى تعزيز تنمية الأسواق المالية والتعجيل بذلك إذا أمكن ويساعد على إقامة آليات ومؤسسات ووسائل تعزز وتيسر هذه التنمية.

٨٦ - وقد يكون النهج العملي الناجز أنسب للظروف الفعلية السائدة في البلدان الافريقية. ويرجع هذا لعدة أسباب. أولا إن قوى السوق في البلدان الافريقية غير قوية في الغالب بما يكفي لتنمية ذاتية للأسواق المالية. فقد منعت سنوات القمع المالي تجدد الأسواق والمبادرات السوقية وقللت التنوع المالي وتسببت في تحيزات متعددة كانت ضد حركة آليات السوق وضد القطاع الخاص. وثانيا فمع العوامل المحددة لخطى وقوة نمو الأسواق المالية ما يتمثل في قدرة البلد على بناء المؤسسات مما يحتاج في افريقيا الى تعزيز فعال عن طريق المساعدات الرسمية وهبات المانحين. وقد أنشئت بهذه الطريقة، على سبيل المثال، بيوت الحسم في كينيا لتصبح محور تنمية الأسواق النقدية. وثالثا، يتيح النهج الناجز الاستعانة بأكفأ الآليات المؤسسية من أجل اتباع تكنولوجيا ملائمة لظروف ومستويات التنمية المحلية، ولتنظيم الهياكل الأساسية التدريبية اللازمة على النطاق المحلي. فعلى سبيل المثال، ظلت بورصة الأوراق المالية في موريشيوس لفترة طويلة مجرد رابطة للسماسة في واقع الأمر. وجاء الاضفاء اللاحق للطابع المؤسسي على رابطة السماسة وتحويلها الى سوق للتعامل خارج بورصة الأوراق المالية أمرا طبيعيا في هذه الظروف لأنه لم يكن ممكنا إقامة بورصة رسمية بسبب قصور الحجم الأولي للمعاملات ونقص المضاربين المؤهلين.

٨٧ - وينبغي أن تتصدى السياسة الناجزة لعدة أسئلة منها مثلاً: أين تبدأ العملية، ومنها ما يتعلق بالطريق الأمثل الذي يتبع لبناء المؤسسات وأفضل طريقة لتنمية أسواق جديدة وطرح صكوك جديدة وإنشاء حوافز للأصول أو بطريق تنظيم تدفق ونشر المعلومات المالية بحيث يتمكن المشاركون في السوق من أداء عملهم بطريقة فعالة ثم ما هي الحوافز التي يجب توفيرها. وتتوقف اجابات هذه الأسئلة على المراحل التي بلغتها بالفعل الوساطة المالية في البلد. لكن النقطة الرئيسية التي يتعين الاهتمام بها هي قيام هذه السياسة بتوجيه المؤسسات المالية نحو اقتصاد موجه نحو السوق من خلال إزالة العقبات التي تقف بطريق المؤسسات المالية وتعزيز مؤسسات المدخرات التعاقدية وتكييف صكوك المدخرات الجديدة حسب ما يفضل المدخرون والحث على اجراء تغييرات في الفكر التنفيذي للمصارف لتمكينها من الاستجابة للظروف المحلية السائدة في افريقيا.

باء - استراتيجية يمكن الأخذ بها

٨٨ - ينبغي أن تشمل الجهود الرامية الى تعزيز الوساطة المالية في افريقيا تنمية النظامين الرسمي وغير الرسمي على السواء فضلاً عن تنمية الروابط بينهما. وقد تناول الفرع السابق النظام غير الرسمي. ويقترح هذا النوع وضع استراتيجية لتنمية النظام الرسمي.

٨٩ - ويمكن للبلدان الأفريقية أن تنظر في أمر اعتماد استراتيجية ثلاثية الأبعاد لتنمية القطاع المالي الرسمي تتمثل في: تقوية وتعزيز مختلف المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وتصميم طائفة متنوعة من الأوراق المالية والتشجيع على استحداث مثلها، واستحداث واستخدام أدوات غير مباشرة لتنفيذ السياسة النقدية. وينبغي النظر بعناية في أمر اختيار المزيغ المناسب من المؤسسات والأصول والوسائل المصممة لخدمة الأهداف النقدية في كل مرحلة من مراحل الوساطة المالية.

٩٠ - وتضع الاستراتيجية المقترحة في الاعتبار الاصلاحات المالية التي أجرتها الحكومات الأفريقية حتى الآن ولكنها تقترح أن تكون التدابير اللاحقة أكثر شمولاً بحيث تعالج في آن واحد، المسائل الواردة في تلك المجالات الثلاثة فضلاً عن ضمان وجود الشروط المسبقة اللازمة لاستدامتها، وفقاً لمرحلة الوساطة التي تم بلوغها.

٩١ - وستواجه السلطات خلال كل مرحلة من مراحل الوساطة المالية ثلاث مسائل متداخلة: وضع المصرف المركزي وقدرته التقنية، والصحة المالية للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، والاطار القانوني والتنظيمي والتأميني.

٩٢ - وللمصرف المركزي دور حاسم يضطلع به في كل مرحلة من مراحل الوساطة المالية في عمليات الرعاية والاشراف وفي تطوير النظام المالي. ويجب أن يكون المصرف المركزي نفسه دائماً في مرحلة تطور: ليبقى مزوداً بما يلزمه للاضطلاع بمهامه بوصفه شرطي الاقتصاد. وبناء على ذلك، ينبغي أن تعتبر

إعادة المصارف المركزية في إفريقيا إلى دورها التليعي في الإدارة المالية أمرا حاسم الأهمية. وينبغي أن توجه أهم الموارد البشرية والمهارات، قبل كل شيء، نحو تحسين القدرات التنفيذية والإدارية للمصارف المركزية تمشيا مع تطوير الأسواق المالية.

٩٣ - وليست الصحة المالية للمصارف أقل أهمية لتعميق البنية المالية. فالمصارف التجارية هي القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها تعميق البنية المالية؟ وضعف المصارف، كما أثبتت الخبرة في إفريقيا، يقضي على ثقة الجمهور في النظام المالي ويؤدي إلى ذبول الوساطة، وإعادة هيكلة المصارف الفاشلة مشروع باهظ التكلفة، ويجب أن تكون إدارة المصارف وكذلك السلطات التنظيمية المركزية دائمة اليقطة للتأكد من تنفيذ العمليات المصرفية بحكمة وعلى أساسا تجاري ومن تعزيز معايير مسك الحسابات ومراجعتها. وأثبتت الخبرة الإفريقية أيضا أن إعادة هيكلة المصارف وإعادة تكوين رأسمالها دون أن تقابل ذلك تعديلات مناسبة في القطاع الحقيقي، كإعادة تشكيل المؤسسات التجارية العامة، تبوء أحيانا كثيرة بالفضل، بل وحتى بالانتكاس.

٩٤ - ويجب أن تكون الأطر الإرشادية والتنظيمية الإشرافية خاضعة دائما للمراجعة لضمان متانة النظام المالي. ويجب أن يتناسب مضمون هذه الأنظمة ومدى تعقدها مع درجة الوساطة المالية القائمة، فلا تكون من شدة التعقيد بحيث تمنع المنافسة وتحول دون إنشاء مؤسسات أو اتباع ممارسات ابتكارية، ولا تكون من شدة التساهل بحيث تفسح المجال لإنشاء وتشغيل مؤسسات مالية غير واضحة الغرض ومزعزعة الأساس. وتشهد خبرات بعض بلدان الاتحاد المالي الإفريقي التي تتعامل بالفرط، وغيرها من البلدان مثل غانا وتنزانيا، على أن إدخال تحسينات على الأطر الإرشادية إلى جانب تعزيز الإشراف، لا بد من أن يسيرا بخطى مواكبة للتقدم المحرز في تعميق البنية المالية الأساسية. وقد يكون للاعتبارات الإقليمية أيضا تأثير على أنواع الأطر التنظيمية التي يمكن أن تعتمد عليها البلدان الإفريقية، وستملي العضوية في المجالات النقدية الموحدة على البلدان الأعضاء فيها أن تأخذ بإطار تنظيمي واحد يعم المنطقة، ولكن التشابه في الإطار الإرشادي والتنظيمي قد يكون أمرا مستصوبا أيضا حتى في البلدان التي لا تشكل جزءا من مجال نقدي موحد، وذلك بغية تفادي الدوافع "التنافسية" لدخول المصارف الأجنبية، وبغية السماح بتدفق كميات أكبر من الأموال بين البلدان وبين المصارف على نحو يساعد على نشوء أسواق مالية في إفريقيا أوسع من حيث رقعتها الجغرافية.

٩٥ - ويحتم اتساع نطاق التنوع في درجة الوساطة المالية السائدة في البلدان الإفريقية تكييف أي استراتيجية عامة مع ظروف كل بلد. وتوضح المقترحات التالية المصممة الأسلوب بعض الخطوات الحاسمة المتصلة بكل مرحلة من مراحل الوساطة الثلاث، التي تحتاج إلى المزيد من التعديل لكي تتناسب مع احتياجات البلدان المتميزة. ويجب تنفيذ هذه الاستراتيجية في كل بلد بالاستفادة من أفضل الممارسات الجارية في المنطقة، فيما يتعلق باستحداث مؤسسات ووسائل معينة.

٩٦ - ويتمثل الهدف الرئيسي للمصارف المركزية خلال المرحلة الأولى من الوساطة في تلبية احتياجات الاقتصاد من السيولة بإصدار وطرح كميات وافية من العملة في الأسواق، بالإضافة الى ضمان قدرة المصارف التجارية على إيفاء ديونها كاملة. والمصرف المركزي هو المصدر الرئيسي لحصول الحكومة والمصارف التجارية أيضا على القروض الاستثمارية. ويحدد المصرف المركزي أسعار الفائدة كما يحدد كمية القروض الاستثمارية التي سيقدمها الى الاقتصاد. وبما أنه لا يمكن قيام أي "سوق" في هذه المرحلة من الوساطة، يتعين على المصرف المركزي أن يقدر الطلب على النقد (بعقد مقاييسات إحصائية بسيطة بين النقد والدخل) وما يلزم مقابله من النقد الأساسي (بواسطة المضاعف النقدي). ولهذا الغرض، لا بد من أن تكون المصارف المركزية مزودة بالقدرة الفنية على إجراء البحوث اللازمة وعلى القيام بالعمليات التنفيذية المناسبة. وينبغي أن يكون لديها فضلا عن ذلك القوة العاملة اللازمة للإشراف على المصارف التجارية بقصد ضمان سلامة الودائع اللازمة لتعزيز الثقة في النظام المصرفي، ولكي تؤدي المصارف المركزية هذه الوظائف، يجب أن تكون مستقلة وغير خاضعة لتدخل الحكومة وأن تحتفظ هي نفسها بميزانيات عامة سليمة.

٩٧ - وكثير من المصارف المركزية في افريقيا، ولا سيما في البلدان التي لا تزال في المرحلة الأولى من الوساطة المالية، لا تأخذ بهذا الرأي المثالي. وبالتالي يجب أن تعطى الأولوية العليا لاصلاح المصارف المركزية وتعزيزها .. مؤسسيا وماليا، كما ينبغي تعديل تشريعات المصارف المركزية على نحو ملائم لكي تعترف صراحة باستقلالها وتستبعد من عملياتها مختلف الوظائف المصرفية الانمائية وغيرها من الوظائف شبه المالية. ولتعزيز هذه المصارف ماليا لا بد من إعفائها من المطالبات المتراكمة على الحكومة وعلى المؤسسات المالية المعسرة، التي ترهق كاهل ميزانياتها. وخير مثال على الطريقة التي يمكن اتباعها لتحقيق ذلك، ما يمكن ملاحظته في غانا وجمهورية تنزانيا المتحدة. ففي غانا، استعيض عن حساب إعادة التقييم الذي يحتفظ به المصرف المركزي بسند دين أصدرته وزارة المالية على أن تسدد الخزينة نقدا جميع المبالغ الجديدة التي تضاف الى حساب إعادة التقييم. وحملت هذه السندات سعر فائدة أدنى من سعر السوق كيما يتوفر للمصرف المركزي من الإيرادات المتدفقة ما يكفل استقلالها المالي، وأمكن بأساليب مختلفة إزالة أصول المصرف المركزي الهالكة الناشئة عن القروض غير القابلة للتحويل من المؤسسات العامة. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، يقضي القانون الجديد لمصرف تنزانيا بجعل هذ المصرف مستقلا عمليا عن الحكومة، وينشئ آليات وواجبات مختلفة لضمان إمكانية المساءلة على النحو الصحيح، ويجعل تحقيق الاستقرار النقدي الهدف الرئيسي للمصرف. وأعيد في الوقت نفسه تشكيل الهيكل التنظيمي للمصرف واعتمدت إجراءات أفضل لمسك الحسابات ومراجعتها. ومن شأن إجراء إصلاحات من هذا القبيل في البلدان التي ما زالت المصارف المركزية فيها ضعيفة ومعسرة ماليا، أن يرسى الأساس اللازم للنهوض بالوساطة المالية.

٩٨ - والنظام المصرفي في العديد من هذه البلدان التي ما زالت في المرحلة الأولى من الوساطة المالية يشكو أيضا من الضعف ويتحمل مبالغ كبيرة من الأصول غير العاملة، وعليه، فبصرف النظر عن تعزيز المصارف المركزية، لا بد من إعادة تشكيل المصارف وإعادة تكوين رأسمالها لوضع نظام مالي دينامي وتنافسي. وفي حين أن كثيرا من البلدان الأفريقية قد مرت بهذه العملية، فقد توقف سيرها في بعض

البلدان بسبب التكاليف التي تقتضيها عملية إعادة تشكيل من هذا القبيل والمعوقات المالية التي تواجهها الحكومات في ميزانياتها. وباستطاعة البلدان المانحو والمؤسسات المالية الدولية أن توفر الدعم المالي المناسب لتغطية التكاليف الأولية لعملية إعادة التشكيل هذه.

٩٩ - وينبغي أن تقوم عملية إعادة تشكيل المصارف على أساس إجراء مراجعة شاملة للحسابات وعلى أساس تحويل أصولها غير العاملة الى وكالة تحصيل أخرى والاستعاضة عنها بسندات حكومية. وينبغي عقب ذلك إعادة تكوين رأسمال المصارف بحيث يبلغ تدريجياً مقدار الرأسمال المحدد من قبل مصرف التسويات الدولية: نسب الأصول، وينبغي إخضاع هذه المصارف في الوقت نفسه لشروط إبلاغ صارمة وللإشراف الدقيق من قبل المصرف المركزي. وينبغي أن يصاحب عملية إعادة تشكيل المصارف الضعيفة إصلاح المصارف المملوكة للدولة باعتماد اللامركزية في عملياتها وإخضاعها للمنافسة بتخفيف القيود المفروضة على دخول مصارف جديدة. وينبغي أن يهدف هذا المجهود الى استعادة ملاءة المصارف التجارية واستعادة ثقة الجمهور بالنظام المصرفي، على نحو يؤدي الى نشوء طلب على دخول مؤسسات جديدة الى الميدان المصرفي وإلى تهيئة الفرصة لدخولها. وهناك مسألة هامة تتعلق بضرورة وجود تأمين على الودائع. ويمكن لهذا التأمين، من ناحية، أن يبني الثقة في الادخار. ولكنه قد يكون، من الناحية الأخرى باهظ التكلفة إذا لم تمارس وظيفة الإشراف المصرفي ممارسة حازمة ولم يطور الإطار القانوني.

١٠٠ - والبلدان الأفريقية التي أحرزت تقدماً مرموقاً في السنوات الأخيرة في وقف وعكس مسار حالة ذبول الوساطة المالية وحالة العسر المالي اللتين اتسمت بهما إفريقيا في الثمانينات، أصبحت الآن في مركز يمكنها من السير قدماً بنظمها المالية الى المرحلة الثانية من الوساطة المالية. ويمكن توخي أربع خطوات متتالية لتنفيذ هذه العملية: إنشاء دار مقاصة، وإقامة سوق مشتركة بين المصارف، وإنشاء سوق أولية لسندات الخزنة وغيرها من السندات الخاصة، يليها استحداث سوق ثانوية لهذه السندات. وللنجاح في تنفيذ هذه الخطوات لا بد من دخول عدد إضافي من المصارف وغيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية في النظام المالي، وتكوين أصول مالية جديدة وترويجها، والانصراف في عملية البرمجة النقدية عن الاستثمار الموجه والانتقال الى استخدام وسائل السياسة النقدية غير المباشرة. وبالطبع، يجب أن تشكل هذه الاجراءات جزءاً من الجهود المتواصلة لتحسين الفعالية الاقتصادية العامة وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في إطار اقتصاد متحرر ومتجه نحو السوق. كما ينبغي أن يشكل إصلاح مؤسسات الدولة عنصراً تكميلياً هاماً في هذا المجهود، بقصد استعادة جدواها المالية والعمل بذلك على زيادة فرص اشتراكها في الأسواق المالية كأداة مقرضة ومقرضة على السواء.

١٠١ - وستكون مهام المصرف المركزي خلال هذه المرحلة أكثر تنوعاً وتعمقاً منها في المرحلة الأولية من الوساطة المالية. ولذلك ينبغي له بدء وتشجيع، استحداث أوراق مالية تتسم بالمرونة والتوجه نحو السوق، وأن يعمق الصلة الرسمية في علاقاته مع المصارف التجارية، وأن تكون لديه سلطات موسعة لمراقبة وتنظيم المصارف وغيرها من الوسطاء الماليين، وأن يكون مزوداً بما يلزم لصياغة البرامج النقدية وتنفيذها،

وأن يضع قواعد دقيقة للحصول على القروض الاستثمارية من المصرف المركزي، بما في ذلك سعر فائدة معن لتسهيلات إعادة التمويل التي يوفرها.

١٠٢ - ويعتبر إنشاء دار للمقاصة تعمل على النحو الواجب شرطا لا بد منه لتبادل المطالبات المالية الأولية فيما بين المصارف، الممثلة بالشيكات العادية والحوالات والشيكات السياحية وغيرها من صكوك المدفوعات السائلة. وبصفة عامة توجد لدى المصارف أو يترتب عليها، من خلال نظام المدفوعات، مبالغ نقدية كبيرة قد لا تظهر في ميزانياتها العمومية، وتخضع بعض المصارف ذات الحسابات المكشوفة لمخاطر نظام المدفوعات في حالة تخلف المصرف المدين عن الدفع. ويتوقف حجم هذه المخاطر على حجم المدفوعات والمدة التي تستغرقها عملية إنجازها. وقد تكون المصارف أكثر رغبة في تبادل المطالبات القصيرة الأجل عندما تكون متينة ماليا ولا يتوقع أن تواجه صعوبات في السيولة أو الملاءة، وعندما توجد أيضا آلية دار مقاصة فعالة وحسنة الأداء تتلافى الفترات الطويلة في التبادل والتسوية، وتتلافى، بالتالي، مخاطر تعويم مبالغ كبيرة ومخاطر إعادة الدفع، وينبغي أن يكون لدى دار المقاصة مجموعة واضحة من القواعد والأنظمة التي تحدد عملية التسوية والمدة القصوى التي يستغرقها إدخال الأموال في حسابات المستفيدين، واحتفاظ المصارف الأعضاء بأرصدة نقدية موجبة لدى المصرف المركزي.

١٠٣ - وبوجود غرفة مقاصة تؤدي وظائفها جيدا، فإن الخطوة التالية هي إنشاء سوق مشتركة بين المصارف تقتض فيها المصارف من بعضها البعض قروضا قصيرة الأجل (لمدة ليلة واحدة). وحتى تظهر مثل هذه السوق، ينبغي أن يتوقف المصرف المركزي عن أداء دوره القائم على تقديم التسهيلات بحيث يلزم المصارف التجارية بالوفاء باحتياجاتها من السيولة بعضها من البعض الآخر عن طريق الدخول في عقود شراء بضمان عيني مقابل الأصول السائلة والعاملة. ويمكن أن يكون المصرف المركزي عامل تيسير في إنشاء هذه السوق المشتركة بين المصارف؛ وبإمكانه أن يتلقى عروضاً وطلبات شراء للحصول على الأموال الفائضة التي يمكنه تخصيصها وفقا للطلبات، بأسعار فائدة تحددها السوق بحرية. وفي حالة الترتيبات النقدية الإقليمية، كما هو الأمر في منطقة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي، فقد أنشئت أسواق إقليمية مشتركة بين المصارف. ويمكن أيضا استكشاف إنشاء أسواق إقليمية مماثلة مشتركة بين المصارف فيما بين البلدان التي لا تنتمي إلى نفس المنطقة النقدية، خاصة متى ما وضعت أنظمة مالية وتأمينية موازية، ومع تحرير أسواق العملات.

١٠٤ - وأساس هذا التطور هو تحرير أسعار الفائدة وأفضل طريقة لتناول هذا الأمر هي أن يقوم المصرف المركزي بالشروع في مزادات سندات الخزنة و/أو مزادات أذون المصرف المركزي. وينبغي أن تعزز سوق سندات الخزنة عبر مختلف مراحلها. وينبغي أن يكون الهدف، في البداية، هو إنشاء سوق أولية للأوراق المالية، تقدم فيها المصارف التجارية، وفي نهاية المطاف، المؤسسات والأفراد الآخرون، طلبات شراء بالنسبة لمبالغ السندات المعروضة. وحتى تكون عملية المزاد موثوقة، يجب أن تتميز بشفافية تامة، وأن تكون لها قواعد واضحة ومنشورة رسميا. ويمكن أن تعرض سندات الخزنة، بقيم صغيرة وبآجال استحقاق متفاوتة (من ثلاثة أشهر إلى سنتين، مثلا)، كما ينبغي تشجيع المستثمرين من غير المصارف على

الاشتراك في المزاد. ويتعين عقد هذه المزادات بصورة منتظمة، وأن تفصلها فترات قصيرة، وذلك لتمكين المستثمرين من التخطيط لحوافظ أصولهم، ولتحديد تمويل أسعار سندات الخزنة بوصفها المرتكز الذي يستند إليه تحديد أسعار الفائدة في الاقتصاد. وعلى الرغم من أن إصدار سندات الخزنة هو من اختصاص الخزنة أو وزارة المالية، يجب أن يتم هذا الإصدار بالتشاور مع المصرف المركزي وفي سياق برمجة نقدية تستكمل باستمرار في المصرف المركزي. ولهذا الغرض، ينبغي النظر في إنشاء لجنة للسياسات النقدية مشتركة بين المصرف المركزي ووزارة المالية تتولى وضع السياسات النقدية والإشراف عليها في حين تترك أمر تنفيذها للمصرف المركزي.

١٠٥ - ويمكن أن تكون عمليات المصرف المركزي في مجال سندات الخزنة، في نهاية المطاف، إحدى أدوات الإدارة النقدية. ولهذا الغرض، ينبغي ألا تحال الحصائل المتأتية من مزادات سندات الخزنة إلى الخزنة بصورة تلقائية (ينبغي أن تقرر الائتمانات المقدمة إلى الحكومة أو القروض الصافية المقدمة إلى القطاع العام في سياق البرمجة النقدية الشاملة). وبدلاً من ذلك، ينبغي الاحتفاظ بهذه الحصائل في حساب مجمد للخزنة لدى المصرف المركزي تستطيع استخدامه لحقن الاقتصاد بالسيولة أو سحب السيولة منه. وبالتالي، يتعين على المصرف المركزي أن يضع، في مرحلة ملائمة، آلية لعملية استرداد لقيمة سندات الخزنة.

١٠٦ - وتزول العراقيل أمام عمل السوق الأولية لسندات الخزنة، تتهياً الظروف للسلطات لتشجيع إنشاء سوق جديدة لسندات الخزنة تكون المصارف فيها على استعداد لاتخاذ موقف سافر في سندات الخزنة، وأداء وظائف السوق، وتقديم تسهيلات تجارية ثانوية. وينبغي أن يبدأ المصرف المركزي في العمل، بصورة تدريجية، على طرح سندات خزنة بفترات استحقاق أطول أجلاً، مع كفالة تسعيرها على نحو منظم. وأي إعانة تقدم في مجال الإقراض الموجه ينبغي أن تخفض وأن تلغى على مراحل لتجنب حدوث أي اختلالات في هيكل أسعار الفائدة. وينبغي كذلك أن يلغى على مراحل شرط الحد الأدنى لمعدل السيولة (عادة ما يكون ذلك في شكل أموال نقدية وسندات خزنة) بالنسبة للالتزامات تجاه المودعين، وكذلك أي معاملة تفضيلية فيما يتعلق بالضريبة المفروضة على عائد الفوائد من الأوراق المالية الحكومية.

١٠٧ - وينبغي بعد ذلك توسيع نطاق سوق سندات الخزنة للتعامل في الأوراق المالية الحكومية بوجه عام، باعتبار ذلك خطوة نحو الدخول في المرحلة الثالثة من الوساطة المالية. وينبغي أن تتمثل الاستراتيجية في إنشاء شبكة من وكلاء أوليين محددين غرضهم الرئيسي توفير قدرة ضمان كافية يكفلون بها توزيع الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية توزيعاً منظماً، وليكونوا صناع أسواق لهذه الأوراق المالية؛ وبذلك يوفر السيولة المطلوبة. ولهذا الغرض، ينبغي للمصرف المركزي أن يشجع تكوين قاعدة أساسية على أساس طوعي، من الوكلاء الأوليين الذين يتعين عليهم أن يلبوا الحد الأدنى من معايير معينة (مثل التقيد بالحد الأدنى من المعايير المتعلقة برأس المال) كي تتوفر لديهم قدرة مالية على دعم سوق الأوراق المالية الحكومية، وتشجيع المنافسة، وكفالة أمان هذه الشبكة وسلامتها وشفافيتها، علاوة على كفالة أن يواصل الوكلاء المحافظة على سيولة كافية للوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بالضمانات وصنع الأسواق، ينبغي أن

يخضع الوكلاء الأوليون أيضا لشروط تنظم استخدامهم لرأس المال. وينبغي أن يسمح لهؤلاء الوكلاء الأوليين بالقيام بمعاملات الاسترداد، وأن يتيسر لهم سبل اللجوء الى سوق النقد، سواء كمقرضين أو كمقرضين. وبطبيعة الحال، فإن المصرف المركزي سيقدم للوكلاء الأوليين، كملاذ أخير، دعما في مجال السيولة.

١٠٨ - وفيما ستكون إذون الخزانة هي الأساس الذي يقوم عليه تطوير سوق المال في الأجل القصير، ينبغي توقع أن توسع السوق نطاق عملياتها لتشمل الأوراق التجارية القصيرة الأجل، والموافقات المصرفية، وشهادات الإيداع القابلة للتداول، وغيرها من الخصوم القصيرة الأجل مثل تلك الصادرة عن (ما جرى إصلاحه أو أعيد تشكيله من) الشركات الحكومية والشركات الخاصة، لا سيما في أثناء توسع النظام المصرفي ليضم أطرافا جديدة، بينما تخرج الى الوجود مؤسسات مالية أخرى غير مصرفية. ومن الضروري استكمال ذلك مؤسسيا بإنشاء بيوت الحسم التي ستتعامل بداية في أذون الخزانة ولكنها أيضا ستتعامل تدريجيا في الالتزامات المالية غير الحكومية. وثمة تجربة خليقة بالاتباع في الدول الأفريقية هي التجربة الناجحة التي حققتها غانا وتمثلت في إنشاء دارين للحسم، إحداهما ملكية مشتركة بين بعض المصارف التجارية وشركات التأمين لتعمل بمثابة وسيط مصرفي لتداول الأصول القصيرة الأجل في سوق المال، والأخرى أنشئت بمساعدة المؤسسة المالية الدولية لتوفير سوق ثانوية للأوراق التجارية.

١٠٩ - وقد بدأت بعض الدول الأفريقية منذ منتصف الثمانينات في اتباع أشكال شتى من نظم أسعار الصرف التي يحددها التعامل بالأسواق، بما في ذلك النظام المصرفي المشترك أو نظام المزاد والمزايدة أو كلاهما الى جانب مكتب شؤون النقد الأجنبي. وينبغي تقديم المزيد من الدعم لتوسيع نطاق الأسواق المالية وتعميقها في الأطر الموضحة أعلاه، من خلال إنشاء نظام تنافسي لأسعار الصرف فيما بين المصارف يسمح للوسطاء الماليين بمواصلة تطوير الممارسات والأدوات السوقية التي توفي باحتياجات العملاء. وينبغي لمثل هذه السوق المصرفية المشتركة أن توفر الفرصة للتداول النشط للعملات الأجنبية فيما بين المصارف (ومكاتب النقد الأجنبي حيثما وجدت)، مع قيام المصرف المركزي بتقليص تواجده في السوق، من حيث شراء وبيع العملات الأجنبية، وقصر أنشطته على تنظيم وإدارة الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية باسم الحكومة. غير أنه يمكنه التدخل في السوق للتخفيف من حدة التذبذبات العالية بشكل مفرط في أسعار الصرف، أو في توخي أهداف نقدية معينة محددة سلفا. إضافة الى ذلك، على المصرف المركزي أن ينشط في توعية المشاركين في أمور تشغيل أسواق أسعار الصرف، وأن يصر على تلقي تقارير عن تعاملات المتاجرين في العملات الأجنبية، وتحسين الهياكل الأساسية للاتصالات مما يتيح للمتعاملين بالأسواق الحصول، في أقل وقت ممكن، على المعلومات اللازمة، مثل الأسعار المعلنة من مختلف المتعاملين. وبالنسبة للسوق المصرفية الداخلية المشتركة، من المهم أن يتوافر لدى المتعاملين بها الثقة في قدرة بعضهم البعض على تسوية التزاماتهم.

١١٠ - سوف يشمل تطوير المرحلة الثالثة من الوساطة المالية إنشاء سوق للمال بقطاعيها المتميزين: قطاع الأوراق المالية وقطاع اللاسندات. وبينما تبدو السياسة الناجزة ملائمة لتطوير سوق رؤوس الأموال التي تعد هدف النظام المالي في أفريقيا، فإن تطور السوق المذكورة قد يكون انعكاسا للتنمية الاقتصادية

لكل بلد أفريقي على حدة وقرينا لها. ويصدق هذا بصفة خاصة على تنمية قطاع الأوراق المالية من السوق. وفي هذه المرحلة سوف يتقلص الى حد كبير دور المصارف الإنمائية المتخصصة، حيث تضطلع السوق الرأسمالية بما كانت تقوم به من مهام. وسيعتمد إصدار الصكوك المالية كالأسهم والسندات وإقرارات المديونية وسندات حقوق الملكية، على ظهور شركات تتمتع بقدر كاف من ثقة الجمهور يجعلهم يأتمنونها على مدخراتهم. أما من ناحية المؤسسات، فعلى الرغم من إمكانية إنشاء بعض المؤسسات رسمياً مثل البورصة، في الأجلين القصير والمتوسط، فإن إنشاء البورصة في حد ذاته لن يخلق سوقاً للأسهم والسندات. إذ من الواجب اتخاذ قرار بشأن مجموعة مترابطة من القضايا المتعلقة بالمؤسسات والصكوك والنواحي المالية والضريبية القانونية وترتيب أمرها قبل أن يتسنى إنشاء بورصة ناجحة. بالطبع هناك بالفعل بورصات في بعض البلدان الأفريقية مثل غانا، وكوت ديفوار، وكنيا، حيث توجد بعض المؤسسات والأدوات الضرورية. ومع ذلك، فلا يزال يتعين عليها الاضطلاع بنشاط بالدور المنوط بها؛ فني غانا، على سبيل المثال، كانت رسملة الأسواق منخفضة. وفي نهاية عام ١٩٩٣، شكلت الإصدارات الجديدة جزءاً يسيراً من عمليات التبادل؛ حيث جاء إصدار أولي في ذلك الوقت من شركة واحدة من بين ١٥ شركة مسجلة في البورصة. وتتخذ السلطات في هذه البلدان خطوات لتشجيع توسع أنشطة البورصات فيها من خلال زيادة حجم العضوية، وتوسيع نطاق الأدوات المالية لتشمل التعامل في سندات الخزنة وغيرها من الصكوك المالية، مع الترويج للمزيد من تعويم إصدارات الأسهم.

١١١ - وتقوم الاستراتيجية الموضحة أعلاه على أربعة عناصر أساسية (تحرير سعر الفائدة، وإلغاء السقوف الائتمانية، وتغيير دور المصرف المركزي في التمويل، وتحرير تداول النقد الأجنبي)، وحول ثلاثة أدوات لصياغة السياسات (مزادات أذون الخزنة، وعمليات السوق المفتوحة، مزادات تبادل النقد الأجنبي/والسوق المصرفية المشتركة لتبادل النقد الأجنبي)، وبناء مؤسسات معينة (إعادة تشكيل هيكل المصارف، ووضع أطر إشرافية تأمينية، وإنشاء المؤسسات والآليات الملائمة لخلق سوقين للنقد ورأس المال). ولعل الدول الأفريقية تراعي هذه العناصر عند قيامها بصياغة سياساتها لتعزيز التعميق والتنوع الماليين.

سادسا - موجز التوصيات

١١٢ - يعكف عدد من البلدان الأفريقية على تنفيذ إصلاحات في القطاع المالي حتى يتحول المسار عن الاضمحلال في عمليات الوساطة الذي كان سائداً في نظمها المالية في وقت سابق، مع العمل على زيادة التعميق والتنوع الماليين. غير أن النظم المالية ما زالت في عداد أضعف القطاعات في الاقتصادات الأفريقية، مما يفرض على الحكومات ضرورة اعتبار تطوير الوساطة المالية واحدة من أهم أولويات صانعي السياسة.

١١٣ - وما برحت الإصلاحات المالية في أفريقيا تركز على النظام المالي الرسمي على حساب العناية بالنظام غير الرسمي علماً بأن النظام المالي غير الرسمي يمارس الوساطة في جانب كبير في المعاملات المالية، ويلبي بمرونة بعض الاحتياجات المالية بما في ذلك الحاجة إلى التمويل الجزئي وهو أمر لا يلبيه

سواه. ومن هنا يلزم أن يكون تشجيع وتنمية النظام غير الرسمي، بالاعتماد على العادات والأعراف التقليدية، وتعزيز روابطه مع النظام المالي الرسمي، جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية مستقبلاً إلى تعزيز الوساطة المالية في إفريقيا.

١١٤ - وثمة ترابط وتعاضد بين الإصلاحات المالية وبين استقرار الاقتصاد الكلي، ولا بد من تنسيقهما وتنفيذهما في وقت واحد.

١١٥ - وأفضل ما يناسب ظروف إفريقيا من أجل تطوير الأسواق المالية، اتباع نهج تدريجي عملي المنحى، مما يضمن وجود الشروط اللازم توافرها ومنها مثلاً الرصيد المناسب من قدرات التنمية البشرية، لدعم التنمية المتواصلة للنظام المالي.

١١٦ - ومما يزيد في تسهيل تطوير القطاع المالي توافر جملة أمور منها عنصران رئيسيان من عناصر اقتصاد السوق وهما رقي أسلوب الحكم ثم الوضوح في تحديد حقوق الملكية (بمعنى القواعد التي تنظم ملكية ونقل الأصول).

١١٧ - وللمصارف المركزية دور حاسم في تطوير وتغذية النظام المالي والإشراف عليه، بما في ذلك النظام غير الرسمي. ووفقاً لذلك يتعين إبقاء المصارف المركزية مجهزة كاملاً من أجل أداء مهماتها بصفقتها الشرطي النقدي في مجال الاقتصاد. إن استعادة المصارف المركزية في إفريقيا لدورها في طليعة الإدارة المالية أمر في غاية الأهمية، ولا بد من توجيه الطاقات والمهارات البشرية الأساسية نحو تحسين إدارتها وقدراتها التشغيلية.

١١٨ - وينبغي لسياسات تطوير النظام غير الرسمي أن تبدأ بالجهود الوطنية سعياً وراء تحديد الحجم الكلي لعمليات النظام ودوره. ورغم أن هذه المبادرة لا تمس النظام غير الرسمي المحض (وقوامه مثلاً الأصدقاء والأقارب ومقرضو المال والتجار ورابطات المدخرات والقروض المتجددة التي تعمل نظرياً على تصفية المدخرات. إلا أنها يجب أن تشمل مؤسسات أخرى مثل النظام البريدي ورابطات تجميع المدخرات والائتمان والاتحادات والتعاونيات الائتمانية، والمؤسسات الائتمانية التي ترعاها المنظمات غير الحكومية. وتشمل المبادرة ما يلي:

(أ) ضرورة إصلاح نظم التوفير البريدي وتطويرها لتصبح مصارف توفير بريدي مستقلة تقدم معدلات جذابة وتنافسية من عائد الودائع، مع توظيف أموالها توظيفاً حصيفاً على أساس تجاري. فالجمع بين وظائف الائتمان والإيداع قد يشجع على تعبئة المدخرات والودائع. إضافة إلى ذلك تستطيع مصارف التوفير البريدي أن تقدم تسهيلات تكميلية للقطاع غير الرسمي من أجل تحويل الأموال فيما بين المؤسسات إذا كان النظام المصرفي التجاري قاصراً أو غير قائم أصلاً؛

(ب) ضرورة تشجيع مؤسسات الادخار الجماعية مثل رابطات تجميع المدخرات والائتمان وتشمل الاتحادات والتعاونيات الائتمانية من أجل تشكيل روابط أوسع وإعطائها هوية محددة عن طريق الترخيص والتسجيل لدى مصرف مركزي حسب الملائم. ويجب تشجيعها أيضا على تشكيل ارتباطات أوثق مع النظام الرسمي عن طريق أنشطة الإيداع والاقتراض: ويسهل القيام بالأنشطة المذكورة اذا قامت التجمعات الأوسع بتطوير أوراق "مسؤولية جماعية" قابلة للإنفاذ قانونيا. وتستطيع المصارف المركزية تقديم العون في هذه العملية اذا ما قامت بوضع إطار مشترك بشأن "نظام مشاركة أساسي" بما في ذلك أحكام متصلة بالاحتياطيات، ونشر الحسابات، وغير ذلك، مما تستطيع الاتحادات والتعاونيات الائتمانية منفردة الاشتراك فيه طواعية. ولإغرائها بالاشتراك يمكن للمصارف المركزية أن تقدم لها خدماتها الاشرافية والتنظيمية مجانا علاوة على التدريب في موقع العمل، وعقد حلقات تدريبية ودراسية تقنية للعاملين فيها. وينبغي أن يتم تسجيل هذه المؤسسات وتنظيمها على أساس متعدد المستويات ويتراوح بين التنظيم الذاتي والتنظيم والإشراف الرسميين من جانب المصرف المركزي؛

(ج) يتعين على مبادرة السياسات هذه أن تشمل أيضا المنظمات غير الحكومية التي أخذت تدخل ميدان العمل في الوساطة المالية. ولكي تكتب لهذه المؤسسات الحياة وتصبح قادرة على إقراض الأموال المودعة لديها على أساس متجدد، لا بد من الترخيص بذلك مع مطالبتها بتقديم حد أدنى معين من المعلومات عن عملياتها على أساس منتظم. ويجب تشجيعها أيضا على التحرك في اتجاه تعبئة الودائع، حيث أن توفير الائتمان غالبا ما يكون دافعا قويا للمدخرات؛

(د) يستطيع المجتمع الدولي مساعدة الحكومات الافريقية في تطوير مؤسسات محددة قاعدتها الريف لتعبئة الودائع وتقديم الائتمان الجزئي من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية المناسبة وغيرهما من الوسائل، ولا سيما الاستفادة من تجارب الحالات الناجمة في بناء المؤسسات.

١١٩ - وفيما يتعلق بالنظام المالي الرسمي، يمكن التعجيل بتطويره على أساس متواصل اذا ما انتهجت البلدان استراتيجية ثلاثية الأبعاد تستهدف في وقت واحد دعم وتعزيز شتى المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وابتكار وترويج عدة أوراق مالية، فضلا عن تطوير وتنفيذ صكوك غير مباشرة تناسب الظروف المحددة لكل بلد. وضمن هذا الإطار العريض قد تدعو الحاجة للإجراءات التالية:

(أ) إصلاح المصارف التجارية العاجزة أو الضعيفة وغيرها من المؤسسات المالية، على أن يصاحب ذلك تعديلات موازية في القطاع الحقيقي، ولا سيما في المؤسسات العامة؛

(ب) اعتماد إطار تنظيمي ترخيصي وتأميني وإشرافي لا يكون شديد التقيد فيخلق التنافس ولا كثير التساهل فيجذب مؤسسات مالية مهزوزة. وينبغي تشجيع مشاركة مصارف جديدة من أجل تنشيط التنافس. ولكن لا بد من ترخيص المصارف الجديدة، واشتراط معايير شفافة وموضوعية في التطبيق، بما يكفل سلامة النظام. وحذا لو اعتمدت البلدان أيضا أطر عمل تنظيمية وتأمينية متماثلة تشجعا للتكامل

الاقليمي وظهور أسواق مالية أوسع في افريقيا، وتحاشيا للمغريات "التنافسية" بدخول مصارف أجنبية بما تنطوي عليه من تكاليف؛

(ج) اتخاذ تدابير لإنشاء ما يلي على التوالي: دار للمقاصة، وهيكل للتعامل فيما بين المصارف، وخلق سوق أولية لسندات الخزنة يتبعها تطوير سوق ثانوية لهذه السندات ومن ثم توسيعها لتشمل السندات التجارية الخاصة والسندات الحكومية الطويلة الأجل؛

(د) تحرير أسعار الفائدة باعتباره خطوة ضرورية نحو تطوير الأسواق المالية من خلال إدخال مزادات سندات الخزنة على أن تتسم المزادات بالمصداقية والشفافية وتجذب مشاركة واسعة؛

(هـ) تطوير مزادات سندات الخزينة لتكون بمثابة واحدة من أدوات السياسة النقدية. حتى لا تظل الإيرادات النهائية من مبيعات سندات الخزنة تعد مصدرا غير محدود لتمويل أوجه العجز الحكومي بل يجب الاحتفاظ بها في حساب مجمد بالخزنة.

(و) الاستمرار في الجهود الحالية المبذولة في كثير من البلدان الافريقية لاعتماد نظم صرف تنحو منحى السوق، فمن شأن التحرير الكامل لصرف العملات الأجنبية أن يزيد من المساعدة في التعميق المالي واجتذاب تدفقات رأس المال الأجنبي، بما في ذلك استعادة ما تدفق سابقا للخارج من رؤوس الأموال؛

(ز) تشجيع إنشاء مؤسسات مثل البورصة، تكون بمثابة حجر الأساس لتطوير أسواق رأس المال، ولكن دون توقع أن يثمر هذا التطور إلا تدريجيا وبشكل متزامن مع التطور الاقتصادي للبلد ومع حل المسائل المترابطة المتعلقة بالمؤسسات والصكوك والنظم الضريبية والقانونية.

١٢٠ - ستواجه البلدان الافريقية مشاكل خاصة بها في غمار جهودها لتطوير نظمها المالية، أسوة بالمشاكل التي جابهتها بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية عندما شرعت بإجراء الإصلاحات المالية. ولا بد من بذل المساعي لإطلاع الحكومات الافريقية على تجربة البلدان الأخيرة، وخصوصا كيف تغلبت تلك البلدان على العقبات التي اعترضتها. ومن جملة المشاكل التي واجهتها تلك البلدان يمكن ذكر المشاكل المتصلة بأوضاع الاقتصاد الكلي غير المستقرة، وبأسواق المالية التي تحتكرها القلة، فضلا عن التصاعد البالغ في أسعار الفائدة في أعقاب التحرير المالي. وفي مواجهة ذلك، أجرت تلك البلدان عمليات تكيف مختلفة اتسمت بالمرونة والبرغماتية بالنسبة للعناصر الرئيسية من برامجها الإصلاحية.

* * * * *

مرفق

الصفحة

الجدول ١ - مصفوفة المؤسسات والصكوك في مراحل الوساطة المختلفة ٤١

الجدول ٢ - افريقيا: تدابير التعميق المالي ٤٣

الجدول ١ - مصفوفة المؤسسات والصكوك في مراحل الوساطة المختلفة

المؤسسات	صكوك السياسات	الصكوك المالية
أولا - المرحلة الأولية	١ - المصرف المركزي	العملات، وسندات الخزنة
	٢ - المصارف التجارية	ودائع تحت الطلب، وودائع لأجل، وودائع توفير، وقروض وسلف (قصيرة الأجل، أساسا)
	٣ - المصارف الإنمائية	قروض وسلف (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل)
	٤ - مؤسسات شبه رسمية، مصارف توفير البريد، الاتحادات الائتمانية، رابطات التجميع وغيرها المدخرات والائتمان وغيرها	حقوق المساهمة
ثانيا - المرحلة المتوسطة	٥ - المؤسسات غير الرسمية، رابطات المدخرات والقروض المتجددة	الودائع، والقروض (سلفة المستهلكين ومشاريع صغيرة)
	أمناء المال ومقرضو المال وغيرهم.	الودائع، والقروض (سلف مستهلكين قصيرة الأجل أساسا)
	١ - المصرف المركزي	عملات، وسندات خزنة وسندات عادية/سندات المصرف المركزي
	٢ - المصارف التجارية	تحرير جزئي لأسعار الفائدة، والسقوف الائتمانية ونسب السيولة أو الاحتياطي، ومزادات سندات الخزينة، والاسترداد، ومكتب شؤون النقد الأجنبي
	٣ - المصارف الإنمائية	المشاركون في مزادات سندات الخزنة، نظم ضمان الودائع، دار المقاصة
	٤ - المؤسسات المالية غير المصرفية وبيوت الحسم، والتجارة، والتأمين وصناديق المعاشات التقاعدية وشركات التمويل المتغير والشركات التجارية	المشاركون في مزادات سندات الخزنة، أوراق المصارف التجارية القروض (المتوسطة الأجل والطويلة الأجل) مشاركة الأسهم
	٥ - المؤسسات شبه الرسمية، ومصارف توفير البريد، والاتحادات الائتمانية، ورابطات تجميع المدخرات والائتمان وغيرها	أوراق تجارية بين المصارف (لليلة واحدة)، وودائع
	٦ - مؤسسات غير رسمية، رابطات المدخرات والقروض المتجددة وأمناء المال ومقرضو المال والتجار	إصدار سندات عادية، والقروض والسلف وحقوق المساهمة في المؤسسات الخاصة والعامة
		الودائع والأسهم وبوالص التأمين
		الكفالات الجماعية والودائع والقروض، الودائع والقروض (القصيرة الأجل والسلف المستهلكة أساسا)

الصكوك المالية	صكوك السياسات	المؤسسات	ثالثا - المرحلة المتقدمة
سندات الخزنة، والسندات الحكومية وأوراق المصرف المركزي	التحرير الكامل لأسعار الفائدة، والبرمجة النقدية، وعمليات السوق غالبا، ونسب الاحتياطي، وإعادة الحسم على أساس الطلب، والتحرير الكامل لعنصر الصرف	١ - المصرف المركزي	
	المشاركون في سوق البورصة في كلتا السوقين الأولية والثانوية للأوراق المالية القصيرة والطويلة الأجل.	٢ - المصارف التجارية	
سندات وحقوق المساهمة للقطاع الخاص.	المشاركون في البورصة وفي سوق سندات الخزنة والسندات الحكومية	٣ - مؤسسات مالية غير مصرفية	
	كما هو الحال في المرحلة المتوسطة ولكن مع تقليل أهمية القطاع غير الرسمي وتخريج بعض المؤسسات غير الرسمية بحيث تصبح مؤسسات رسمية.	٤ - مؤسسات شبه رسمية	
		٥ - مؤسسات رسمية	

الجدول ٢ - إفريقيا: تدابير التعميق المالي

ادخار/M2	DD/M2	C/GDP	M1/GDP	M2/GDP	
<u>المرحلة الأولى</u>					
٣,٢	٠,٤٥	٠,٣١	٠,٢٢	٠,٢٨	بنن
٠,٣٤	٠,٢٧	٠,٦٢	- - -	- - -	بوركينافاسو
- - -	- - -	- - -	٠,١٢	٠,١٨	بوروندي
١٦,٤٩	٠,١٦	٠,٨٩	٠,١٤	٠,١٦	جمهورية إفريقيا الوسطى
٠,٥٢-	٠,٢٥	٠,٧٧	٠,١٧	٠,١٨	تشاد
٠,٩١	٠,٣٤	٠,٥٣	٠,١٦	٠,٢٢	الكونغو
٠,١٤	٠,٤٦	٠,٤٣	٠,٠٦	٠,٠٧	غينيا الاستوائية
٠,٢٢	٠,٣٧	٠,٣٩	٠,٠٩	٠,١٥	غابون
- - -	- - -	- - -	- - -	- - -	غينيا
- - -	٠,٢٣	٠,٦٦	٠,١٩	٠,١٥	غينيا - بيساو
٣,٢٧	٠,٤٦	٠,٣٥	٠,١٦	٠,٢٣	مدغشقر
٠,٢٧	٠,٣١	٠,٥٦	٠,١٦	٠,٢٢	مالي
- - -	٠,٤٣	٠,٤١	٠,٢١	٠,٢٧	موريتانيا
- - -	- - -	- - -	٠,٠٨	٠,١٢	موزامبيق
١,١٣	٠,٣٠	٠,٥٨	٠,١١	٠,٢٠	النيجر
٠,٦٥	٠,٢٧	٠,٦٠	٠,١٠	٠,١٥	سيراليون
- - -	- - -	- - -	٠,٢٣	٠,٢٨	السودان
١,٦٣	٠,٢٦	٠,٣٢	- - -	- - -	توغو
- - -	- - -	٠,٤٨	٠,٠٦	٠,٨٠	أوغندا
- - -	- - -	٠,٦٠	٠,١٤	٠,١٦	زائير
<u>المرحلة المتوسطة</u>					
٠,٣٦	٠,٣٠	٠,٢٠	٠,٤١	٠,٥٩	الجزائر
- - -	- - -	٠,٢٧	٠,١٠	٠,٣١	بوتسوانا
٠,٢٩	٠,٣١	٠,٤٦	٠,١٤	٠,٢١	الكاميرون
٣,١٢-	٠,٤٠	٠,٣٢	٠,٢٩	٠,٤٧	الرأس الأخضر
- - -	٠,٢٩	٠,٥٤	٠,١٧	٠,٣١	كوت ديفوار
- - -	٠,٣٩	٠,٣٠	٠,٣٦	٠,٧٩	جيبوتي
١٧,٠٦-	٠,٢٥	٠,٦٥	٠,٤٤	٠,٦٤	اثيوبيا
٢,٢٢-	٠,٣٢	٠,٤٨	٠,١٣	٠,٢٢	غامبيا

ادخار/M2	DD/M2	C/GDP	M1/GDP	M2/GDP	
٢,٢٢	٠,٣٥	٠,٤٩	٠,١٢	٠,١٧	غانا
٠,٥١	٠,٢١	٠,٣٧	- - -	٠,٧٢	كينيا
٠,٠٧-	٠,٤١	٠,١١	٠,١٧	٠,٣٥	ليسوتو
١,٣٤	٠,٢٩	٠,٤٠	٠,١١	٠,٢٢	ملاوي
٠,٢٧	٠,٥٠	٠,١٥	٠,٤٥	٠,٦٠	المغرب
- - -	- - -	- - -	٠,١٨	٠,٣٧	ناميبيا
٠,٣٦	٠,٣١	٠,٣٨	٠,١٥	٠,٢٧	نيجيريا
٠,١٢	٠,٣٠	٠,٤٨	٠,١٦	٠,٢٣	السنغال
٠,٣٤	٠,١٧	٠,٤١	٠,١٣	٠,٤١	سيشيل
٠,٢٥	٠,٢١	٠,٢٤	٠,٠٩	٠,٣٢	سوازيلند
٠,١٠	٠,٣٢	٠,٥١	٠,٢٨	٠,٤١	جمهورية تنزانيا المتحدة
٠,٤٧	٠,٢٥	٠,٠٨	٠,٢٠	٠,٤٦	تونس
٠,١٨	٠,٢٨	- - -	٠,١٠	٠,٢٢	زامبيا
٠,٥٠	٠,٢٢	٠,٢٤	- - -	١,٠٢	زيمبابوي
<u>المرحلة المتقدمة</u>					
٠,٨٠	٠,١٠	٠,١١	٠,٢٢	٠,٨٠	مصر
٠,٤٧	٠,١١	٠,٥٥	٠,١٣	٠,٧٤	موريشيوس
١,١٢	- - -	- - -	- - -	٠,٧٥	جنوب افريقيا

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، إصدارات مختلفة.
C = العملة، DD = ودائع تحت الطلب، M1 = العملة + ودائع تحت الطلب
M2 = M1 + M2 = ودائع لأجل، M2 = تغيرات في
GDP = الناتج المحلي الإجمالي
انظر الجدول ١ للاطلاع على معلومات تكميلية عن المؤسسات والصكوك.

- - - - -